ظاهرة التنازع في العربية ـ مدخل تحويلي

فيصل إبراهيم صفا *

* حصل على الدكتوراه من جامعة اكستر في بريطانيا (المملكة المتحدة) عام ١٩٨٥.
يعمل أستاذا للنحو المساعد في دائرة اللغة العربية، جامعة اليرموك ـ المملكة الأردنية الهاشمية.

الملخص

يعد التنازع في العمل أحد أكثر الظواهر خلافية في النحو العربي. هذه الظاهرة تقوم على أنه حين يظهر أن عاملين (أو أكثر) يتسلطان على عنصر واحد ظاهر أو مكوّن تال لهما فإنه يفترض أن تسلّطهما شركة بينهما. مهما يكن، فإن النحاة الأقدمين والدارسين المحدثين والمعاصرين يفهمون هذه الظاهرة التركيبية على أنها مبنية على الأسس التالية:

١ ــ عامل واحد فقط ــ من العوامل المذكورة ــ هو المسموح له بالتسلط الفعلي على ذلك العنصر أو المكوّن.
٢ ــ لابدّ أن تكون العوامل سابقة على المعمول الظاهر.
٣ ــ حين يكون أحد العوامل متسلّطا على المعمول الظاهر ــ على نحو مستقلّ ــ فإن العامل الآخر (أو العوامل الأخرى) يكون (أو تكون) مهملا (أو مهملة) من حيث العمل المباشر في هذا المعمول الظاهر، ويعمل (تعمل) بدلا من هذا في ضمير يكون المعمول الظاهر مفسّره.
٤ ــ يجوز أن يكون المعمول الظاهر مطلوبا لكل من العوامل المتنازعة فيه على نحو مختلف، فقد يطلبه أحدها ليكون فاعلا، ويطلبه الآخر مفعولا، وهكذا.

على أية حال، فإن هذه الدراسة تحاول أن تقدم لظاهرة التنازع في العمل ــ في العربية ــ مفهوماً يقتضيه معنى المصطلح الذي اعطي لها، وهي تعمل على تقويض الدعائم السابقة التي انبنى عليها مفهوم النحاة الأقدمين والمحدثين لها، كما قام عليها نقاشهم لمسائلها وشواهدها، وهي تقدم ــ في سياق النقاش ــ المبادىء العملية في التنازع بين العوامل وفي ضوء منهج لغوي تحويلي.

١ ـ ١. «التنازع» عند بعض النحاة (ابن عقيل، جـ ١، ١٩٤٨: ٥٤٥): هو توجّه عاملين(١) إلى معمول ظاهر واحد. وهذا يعني أن العاملين في الكلام يطلب كل منهما الاسم الظاهر للعمل فيه، فيظهر أن التنازع قائم بينهما في هذا الاسم بصرف النظر عن طبيعة العمل المطلوب لكل منهما.

والحق أنه ليس هناك حكم من أحكام هذا الباب في النحو إلا وجد من يخرج عليه ويخالفه: فقد قالوا بوجوب تقدم العاملين، وبالترجيح في إعمال واحد منهما، وبالإضمار في المهمل منهما، وبمنع التنازع في بعض المعمولات (كالحال والتمييز)، وبغير ذلك من أحكام. لكننا لا نكاد نجد واحداً منها إلا مختلفا فيه.

لقد كان هذا الباب في النحو العربي بابا مضطربا وخاضعا للفلسفة العقلية الوهمية التي تقول بامتناع اجتماع عاملين على معمول واحد (حسن، جـ ٢، ١٩٦٣: ١٦٣ ـ ١٦٥). حقا يمكن عد التنازع ـ على شرط النحاة ـ بابا غريبا في هذا العلم. غير أن أفكاراً نحوية ردد النحاة، عموما، أنظارهم فيها كالعطف والحذف استغناء والتقديم والتأخير كانت كفيلة باقدارهم على فهم معظم شواهد التنازع فهما صحيحا يسنده واقع المعنى وواقع المادة اللغوية. لكنهم لوّوا أعنة تفكيرهم وصرفوها تلقاء فكرة «الإضمار» (٢) فيما سمّوه العامل المهمل في سياق التنازع، وبالتالي فإن ظاهرة التنازع ظلت مرتعا تتنازع الافهام في أحكامها وشروطها التي وضع النحاة.

كانت ملاحظة النحاة (الصبان، جـ ٢، بدون تاريخ: ٩٧) عن أهمية العطف (رابطا بين العوامل في الشواهد التي تتضمنه) مجالا يمكن بوساطته إدراك حقيقة الاختلاف بين شواهد التنازع من حيث تضمنها عطفا وشواهد العطف نفسها، فيكون في مقدورهم فهم طبيعة التنازع القائم بين العوامل. لكن حقيقة ظاهرة العطف لم تتجل في أنظارهم تجليا تاما لا في بابه ولا في باب التنازع، ولم يعن وجود العطف في معظم شواهد التنازع غير مجرد الربط بين العاملين، وكأنه (أي العطف) بلا نسق مرسوم يمكن في ضوئه تفسير الشواهد التي يظهر أن نظام التركيب فيها قد جاء على غير المعهود في ظاهرة العطف.

لقد اختلط حديث سيبويه (سيبويه، جـ ١، ١٩٧٧ـ ١٩٨٣: ٧٤ ـ ٧٦) عن تنازع العوامل بحديثه عن فكرة الاستغناء بالمعمول المذكور عن معمول آخر مطابق له. لكن منطلق الاستغناء هذا لم يسلك سبيله إلى تفسير جوانب في هذه الظاهرة. إذ يبدو أن فكرة الاستغناء استخدمت عنده حين كان الحديث ينحصر، تقريبا، في البنية الأصلية (أو العميقة في اصطلاح التحويليين)، حيث يكون المركب المرشح للاستغناء عنه مذكوراً، ثم في بنيته السطحية التالية حيث يكون الاستغناء قد تم عن ذلك المركب.

فالآية التي تقول:

(١ ــ ١) والحافظين فروجهم والحافظات، (سورة الأحزاب: آية ٣٥)

استغني فيها بمعمول (الحافظين) عن معمول (الحافظات، وهو (فروج)، على ما يوضحه المعنى.

فإذا ما طرأ تقديم على العامل الثاني (بعد حذف معموله) ليقع بين العامل الأول ومعموله ــ كما نظن أنه الأمر في شواهد هذه الظاهرة ــ لم يعدّ سيبويه ولا غيره من النحاة هذا العامل ــ المقدّم في نظرنا ــ محذوف المعمول تماما كما كان قبل تقديمه. فقولنا:

(١ ــ ٢) جاء وذهب محمد

تقدم فيه (بلاشك) العامل المعطوف (وذهب) بعد أن حذف معموله (الفاعل) وهو (محمد)، المطابق لمعمول (جاء) المذكور، إذ الأصل هو:

(١ ــ ٣) جاء محمد وذهب محمد

لكن النحاة كانوا يتصرفون ازاء شواهد ظاهرة التنازع ــ المتضمنة عطفا ــ على أنها تمثل بناء الجملة الأصلي. ومما يدل على أنهم لم يتركوا فكرة الحذف استغناء تأخذ مجراها في هذه المرحلة (أقصد مرحلة تقديم العامل الثاني، كما هو زعمنا) ان البصريين قالوا بترجيح إعمال الثاني في المعمول المذكور، ولم يجعلوا للعامل الأول نصيبا في هذا العمل. ومما يدل كذلك على أنهم لم يسلكوا في بحث هذه الظاهرة سياقا صحيحا (كسياق الحذف والتقديم المشار إليهما) انهم قالوا بفكرة الإضمار (ابن عقيل، جـ ١، ١٩٤٨: ٥٤٥ ــ ٥٥٥) وجوبا أو جوازا أو منعا على الرغم من ان الإضمار في العامل الأول سابق للمفسّر، وهذا خلاف الأصل عندهم، وهو مخالف حقا لما جرى عليه الإضمار في بعض اللغات كالإنجليزية والعربية.

ومن أجل ان يتخلص النحاة ــ جزئيا ــ من هذه المخالفة قالوا (ابن عقيل، جـ ١، ١٩٤٨: ٥٤٥ ــ ٥٥٥) بامتناع الإضمار في الأول لغير المرفوع. وهذا يعني أنه من الواجب أن نقول التالي ــ إذا أهمل الأول وكان معموله مرفوعا أو عمدة:

(١ ــ ٤) أ ــ يحسن و يسيء ابنك.

ب ــ يحسنان و يسيء ابناك.

وهكذا، على اعتبار ان (الالف) وأمثالها مما اتصل بالفعل وأشار إلى طبيعة المسند إليه، تعدّ ضمائر.

لقد أوجب النحاة الإضمار للمعمول إذا أهمل الثاني ــ على زعمهم ــ ولم يلاحظوا أن الإضمار من حيث هو ــ ان في الأول أو في الثاني ــ يلغي فكرة التنازع من أساسها. ولقد بالغ النحاة ــ عن غير قصد منهم ــ في البعد عن المنهج الواقعي في بحث هذه الظاهرة، فقد عدّوا قولا مثل:

(١ ــ ٥) حضر وذهب محمد

من التنازع، بينما منع أغلبهم (الاشموني، جـ ٢، بدون تاريخ: ١٠٠، ١٠٨، ١٠٩)، (الصبان، جـ ٢، بدون تاريخ: ١٠٨) ان يكون مثل:

(١ ــ ٦) أ ــ ما أحسن وأكرم محمدا.

ب ــ اشتريت وبعت أثوابا حريرا.

جـ ــ ذهبت وعدت مبتسما.

منه، من قِبَل ان العاملين في (١ ــ ٦/أ) من الجامد، وان التمييز (حريرا) في (١ ــ ٦/ب) والحال (مبتسما) في (١ ــ ٦/ جـ) يفترض أن يبقى كل منهما منكّرا، الأمر الذي ينافي الإضمار الذي يرتأونه في ظاهرة التنازع. منعوا ذلك على الرغم من أن الامثلة الثلاثة (١ ــ ٦/ أ ــ جـ) لا تكاد تختلف عن المثال (١ ــ ٥) في شيء من حيث طبيعة التركيب الجملي المتضمن عطفا في سياق التنازع. ان رفضنا لقولهم بمنع التنازع فيما سبق يصدق على قولهم بمنع التنازع في المحصور فيه وعلى عدّهم معمول العامل المهمل في أسلوب الحصر محذوفا مدلولا عليه بمعمول الثاني. إن قولنا:

(١ــ ٧) ما قام وما قعد إلا محمد،

حيث تنازع العاملان في المعمول (محمد) أو ــ على نحو أدق ــ في المستثنى منه مطروحا منه المستثنى (محمد)، لا يتضمن على الإطلاق اختلافا جوهريا يمنعه من أن يقع فيه تنازع.

إذا كان التنازع قائما ــ في فهم النحاة ــ في مثل:

(١ ــ ٨) ضربت وشتمت زيدا.

فلم منعوه بين الحرفين في مثل:

(١ ــ ٩) تحركت من وإلى البيت.

وليس هناك من فارق جوهري بين المثالين (١ ــ ٨) و (١ ــ ٩)؟ أليس جديرا بالنظر أن نلاحظ أهمية العطف في الشواهد التي تضمنته، لا من حيث الربط المجرد ولكن من حيث انطواؤه على بناء أصلي يصلح ــ في العربية ــ ان تعتوره بعض التغيرات لغايات مختلفة؟

وإذا كان مثل قولنا:

(١ ــ ١٠) أ ــ كتب الغلام وقرأ
ب ــ ضربت زيدا وأهنت

مما يبحثه النحاة في باب العطف لا التنازع، فليس من الصواب أن يتم بحث مثل:

(١ ــ ١١) أ ــ كتب وقرأ الغلام.
ب ــ ضربت وأهنت زيدا

في سياق التنازع لا العطف، إلا إذا كان التنازع يمثّل صورة خاصة للعطف فيها نصيب.

ليس هناك في الحق من خلاف أصيل بين ما عدّ من باب العطف في (١ ــ ١٠) وما عدّ من ظاهرة التنازع في (١ ــ ١١/ أ ــ ب)، فوقوع العامل الثاني بين الأول والمعمول الظاهر ناجم عن حركة تقديم هي في جوهرها حركة طارئة على نظام بناء العطف.

ان يجتمع عاملان في ناحية من الجملة، مقابلة لاسم يصلح معمولا لكل منهما، فذلك هو الظاهرة، لكنها ظاهرة لابدّ ــ في بنائها ــ من سبق أحداث تركيبية أخرى.

بكل ما سبق نشير إلى مدى الاضطراب الذي أوقع النحاة فيه أنفسهم، فاضطربت بذلك أحكامهم.

١ ــ ٢. على أن شواهد هذه القضية (قضية التنازع) ليست جميعا تتضمن أسلوب العطف. فالآية:

(١ ــ ١٢) آتوني أُفرغْ عليه قطرا (سورة الكهف: آية ٩٦) على سبيل المثال، يظهر فيها العاملان (آتوني) و (أفرغ) متنازعين في المعمول الظاهر (قطرا) وليس بين العاملين رابط من عطف. هذه الآية يحتج بها عند النحاة (ابن الحاجب، جـ ١ ، بدون تاريخ: ٨١) على فكرة الإضمار المتوهمة فيما سموه العامل المهمل، كما يستدل بها عندهم على إعمال الثاني وإعمال الأول، إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني وجوبا. والحق إنه ليس في شواهد هذا الباب ــ عموماً ــ ما يؤيد فكرة الإضمار، وليس في ظاهرها ما يؤيد إعمال الأول أو الثاني. علاوة على أن الإضمار ــ بحد ذاته يلغي التنازع من أساسه.

١ ــ ٣. لقد ضاق بعض الباحثين المحدثين (حسن، جـ ٢، ١٩٦٣: ١٦٤) ذرعا باضطراب النحاة في هذا الباب، وبخضوعهم للفلسفة العقلية الوهمية في تحتيمهم أن يكون لفظ (محمد) في مثل:

(١ ــ ١٣) قام وذهب محمد

معمولا لأحدهما وغير معمول للآخر الذي يعمل في ضميره، ولا يبيحون أن يكون لفظ

(محمد) فاعلا لكليهما على سبيل الاجتماع، مع إباحة مثله ــ حسب رأيه ــ في مثل:
(١ ــ ١٤) قام محمد وذهب

الباحث محق في أن يتساءل، وهو محق في أن يسلك (حسن، جـ ٢، ١٩٦٣: ١٦٥) طريقا أيسر في فهم التنازع. لكن يبدو أنه رام اليسر من غير بابه الصحيح ــ في فهمنا، إذ غاب عنه في تساؤله السابق، كما غاب عن النحاة من قبله، أن المثالين اللذين أوردهما، (١ ــ ١٣) و (١ ــ ١٤)، يرجعان إلى بنية أصلية واحدة، بل لقد رأى (حسن، جـ ٢، ١٩٦٣: ١٥٦ــ ١٥٧) الأمثلة التي عدّها النحاة داخلة في باب التنازع ــ أصلا ــ بنية أساسية ليس قبلها بناء. فقولنا:
(١ ــ ١٥) أوقد واستدفأ الحارس
يمثل عنده أصلا لقولنا:
(١ ــ ١٦) أوقد الحارس واستدفأ.
وهذا يعني أن البنية الثانية متحولة ــ في نظره ــ عن الأولى.

إن باحثا محدثا آخر (هو الأستاذ عضيمة) لم يزد على أن تقصى (عضيمة، قسم ٣، ٢، بدون تاريخ: ٥٦ ــ ٨٤) شواهد التنازع في القرآن الكريم، وان تأول بعض تلك الشواهد القرآنية لتخرج من هذا الباب. لكنه كان ممن يتقبل احكام النحاة وشروطهم فيه بقبول حسن، ويعلن (عضيمة، بدون تاريخ: ٥٩) مع غيره ان كل ما جاء من أساليب التنازع في القرآن قد أعمل فيه الثاني وأهمل الأول. بل يذهب بعيدا في تخريج بعض الآيات ليجعل من المعمولات فيها معملة للثاني لا للأول ــ على ما هو المختار عند البصريين ــ كما (عضيمة، بدون تاريخ: ٦٤ ــ ٦٥) في الآية:

(١ ــ ١٧) ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم... (سورة آل عمران: آية ١٨)

إذا يرى ان (ما آتاهم..) يطلبه (يحسبنّ) مفعولا أول له، ويطلبه (يبخلون) مفعولا موصولا إليه بالحرف، وان وجود الحرف في (بما) يدل على إعمال الثاني وإهمال الأول والإضمار فيه، على قراءة (الياء) في (يحسبنّ).

وهكذا ظل التنازع ــ على شرط النحاة ــ مسيطرا عند الدارسين، مع بعض التفاوت بينهم، إنْ في الماضي أو الحاضر. وهكذا ايضا ظلت فكرتا الإعمال والإضمار لا تنفكّ إحداهما من الأخرى، وغدا لا يكون الحديث حديثا في التنازع إن خلا منهما حتى صارتا ــ

حسب فهم النحاة لهما ــ هما الظاهرة، وتحولتا لتكونا بحق عقبتين كئودين في سبيل فهم شواهد التنازع كما تقضي بذلك حقيقة أمرها.

مما تقدم تبرز أفكار نحوية تركيبية: كالعطف والحذف والتقديم، كان منهج البحث في التنازع يقتضي ان تعدّ أسسا في النظر في الشواهد وفي فهم تنازع عواملها فهما يبعد بالباحث عن تصورات النحاة فيه، وتتضاءل أفكار أخرى: كالإضمار والإعمال، ما كان لها أن تأخذ حيّزاً مماثلاً لما أعطاه النحاة ــ على شرطهم فيها ــ وغاب بالتالي النظر السليم في أصل التركيب الجملي وحركة عناصره. غاب عن الأذهان ــ عند قولهم بإعمال الثاني ــ أن يضعوا العوامل المتنازعة في سياق بنية التركيب الأصلية، كسياق بناء العطف وما يتبعه من حذف ــ قبل الإضمار العادي أو بعده ــ وما يتبعه كذلك من تقديم لبناء صيغة التنازع.

١ ــ ٤. انه على الرغم من وقوع المعمول الظاهر بعد العامل الثاني ــ في بنية التنازع الظاهرة ــ فإن هذا لا يعني ــ ضرورة أحقية الثاني في العمل، على ما هو المختار عند البصريين. فالقول بإعمال الثاني من شأنه أن يفضي ــ كما سبقت الإشارة ــ إلى إهمال نظام بنية النص الأصلية العميقة. وانه على الرغم كذلك من قول البصريين (الصبان، بدون تاريخ، جـ ٢: ١٠١) بانه لا يجوز عطف قبل تمام المعطوف عليه ــ وهو ما يشير عن قصد أو غير قصد منهم إلى البنية العميقة في مثل:

(١ ــ ١٨) صلّى وصام أحمد،

فإنهم لم يفيدوا من هذا على نحو يوصلهم إلى أن البنية الظاهرة ــ كما في المثال (١ ــ ١٨) ــ متحولة عن بنية أخرى.

وتزداد فكرة إعمال الأول سوءاً حين يقدم النحاة أمثلة مصنوعة(٣) ليس هناك ما يسندها من المادة اللغوية الموثقة، خاصة تلك التي تتضمن عاملين يطلب كل منهما المعمول على جهة مختلفة مثل:

(١ ــ ١٩) ضربت وضربني الزيدين.

ولو أننا ــ جدلا ــ قبلنا بفكرة إعمال الأول والإضمار في الثاني في مثل:

(١ ــ ٢٠) نزل وصعد خالد.

لما كان هناك من سبيل إلى قبول بنية المثال (١ ــ ١٩) من حيث كان عمل كلا الفعلين في (الزيدين) مختلفا، وبالتالي فإنة لا يقبل الفصل ــ على هذه الشاكلة ــ بين العامل الأول ومعموله الظاهر (الزيدين) بالمعطوف على أساس أن الجملة تمثل بنية أصلية، كما لا يقبل الفصل بينهما على هذا النحو على اعتبار أن الجملة متحولة عن أصل.

وانه انطلاقا من أن الجملة في بنيتها العميقة لا تتضمن إضمارا عادياً ولا حذفا ولا تقديما، من النوع المفضي إلى بناء صيغة التنازع، فإنه يفترض أن يكون لكل عامل معموله بحيث لا يتنازع عاملان في معمول واحد، كما يفترض بالمعنى المراد أن يكون دليلنا على أن الأمثلة التالية:

(١ ــ ٢١) أ ــ ناديت محمداً وأكرمته.

ب ــ ناديت محمدا وأكرمت.

جـ ــ ناديت وأكرمت محمدا.

ترجع جميعا إلى بنية عميقة واحدة هي:

(١ ــ ٢٢) ناديت محمد وأكرمت محمدا.

وهذا يعني أن (محمدا) في الجملة المعطوفة في (١ ــ ٢١/أ) قد استبدل به ضمير أعمل فيه العامل الثاني (أكرمت)، و يعني كذلك أن (محمدا) قد حذف هو أو ضميره في المثال (١ ــ ٢١/ ب) استغناء بدلالة المذكور (وهو معمول العامل الأول). وعليه يبقى العامل الثاني في هذا المثال غير عامل في شيء ظاهر أو مضمر. أما المثال (١ ــ ٢١/ جـ) فإن ظاهر تركيبه يفهم أن العامل الثاني قد قدم بحيث بدا كل من الفعلين مؤهلا للعمل في (محمد) خاصة ان جهة عمل كل من الفعلين واحدة.

ولو لم تقم آراء النحاة على فكرتي الإعمال والإضمار ــ كما يفهمها النحاة في سياق التنازع ــ لكان الفراء يكون مصيبا حين قال (ابن عقيل، ١٩٤٨، جـ ١: ٥٥٠) بإعمال كلا الفعلين في المعمول المذكور حين يطلبانه على جهة واحدة من العمل كالفاعلية والمفعولية.. الخ. فهذا ــ في ظني ــ هو المعنى الحقيقي للتنازع، أو هو، بعبارة أخرى، عدم خلوص المعمول الظاهر لأي من العاملين. إن قول الشاعر (٤)

(١ ــ ٢٣) تعلّق بالأرطى لها وأرادها رجال، فبذّت نبلهم وكليب (٥)

يصلح فيه كل من الفعلين (تعلّق) و (أرادها) للعمل في (رجال) ليكون فاعلا لكل منهما. وانه سواء على القول بإعمال الثاني أو إعمال الأول، فإن أيا من الفعلين لم يتصل به ما يشير إلى الإضمار فيه ــ حسب فهم النحاة للضمائر المتصلة (٦). ومع هذا، فلو رحنا نضمر في الأول ــ أخذاً بالإعمال في الثاني ــ لكانت صورة الأول (تعلّقوا)، وهذا يعني إضمارا قبل الذكر، فبدل أن يكون اتجاه الضمير في التفسير عكسيا ــ كما هو الأصل في الإضمار العادي ــ يكون اتجاهه أماميا، وهذا خلاف الأصل. وليس مما يسهل التسليم به أن تجري ظاهرة من ظواهر اللغة عكس ظاهرة أخرى لمجرد التصور البعيد عن الواقع اللغوي.

ولو أننا عمدنا إلى الإضمار في الثاني، تمسكا بالإعمال في الأول في هذا الشاهد، لكانت صورة الفعل الثاني (أرادوها)، وهذا يشير إلى أن الثاني معمل في ضمير يفسره

المذكور (رجال). ومثل هذا (أي الإضمار في الثاني) لابد من أجل إثباته ــ من تفحص النصوص حتى نتمكن من ملاحظة العامل الثاني المعطوف وما يحمله من علامات عند تقدمه.

غير أن النظر الأول يفيد ــ عموما ــ أن تجاور عاملين أو اجتماعهما في ناحية مقابلة لاسم ظاهر واحد صالح لأن يكون معمولا لكل منهما، يشترط فيه ــ في مرحلة ما قبل التصدي للشواهد الخلافية ما يلي:

١ ــ أن يكون العاملان متفقين في العمل المطلوب لكل منهما،
٢ ــ وأن يكون معمول أحدهما ــ في البنية العميقة ــ مطابقا لمعمول الآخر،
٣ ــ وأن لا يكون هناك إضمار للمعمول من النوع الذي فرضه النحاة في التنازع، في أي من العوامل المتنازعة عند تجاورها بتقديم بعضها.

أما حين يختلف العمل المطلوب لكل من العاملين، فإن التقديم لأجل بناء صيغة التنازع يكون غير أصولي.

على أن الإضمار في التنازع ــ كما يراه النحاة ــ لا يستقيم أمره، فحين يكون أحد العاملين مضمرا فيه والآخر معملا في الاسم الظاهر، فإنه ينتفي بذلك وجود التنازع. وحين نقول بحذف معمول أحد العاملين، فلا تنازع أيضا. إن ما يفهم عند التلفظ بـ (التنازع) هو أن أيا من العاملين ــ المتنازعين في الاسم الظاهر ــ لم يستخلص هذا المعمول لنفسه، وعليه يستمر التنازع بينهما. لكن إذا نحن أخذنا بأحكام الإعمال والإضمار التي وضعها النحاة لبناء التنازع، وجب أن ينتهي البحث في من حيث هو ظاهرة نحوية على الرغم من أنه ظاهرة حقيقية في العربية.

لو ردّدنا النظر في قول الشاعر (٧):

(١ ــ ٢٤) إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخّل، فاستاكت به، عود اسحل
(الأشموني، جـ ٢، بدون تاريخ: ١٠٥)

لوجدنا ان (عود اسحل) معمول ظاهر مباشر للفعل (تنخّل)، أما العامل الآخر (استاكت) فقد عمل في الضمير بوساطة الحرف، فلا تنازع. هذا علاوة على أن عمل كل من الفعلين مختلف وهذا يدفعني ــ استنادا إلى ما جرت عليه العربية ــ إلى القول بعدم أصولية التقديم الذي تم في المعطوف (فاستاكت به)، فالإضمار في (فاستاكت به) لم يكن، إذاً، لأن الأصل إعمال الثاني ــ كما يقولون ــ ولكن لأن جملة (فاستاكت به)، المقدمة معطوفة أساسا على (تنخّل عود اسحل)، وهذا مخالف للسنن التي جرت عليها

العربية في ظاهرة العطف من حيث ضرورة تمام المعطوف عليه قبل العطف (٨). ولست أجد سببا يجيز مثل هذا التقديم إلا اضطرار الشاعر لأن يخالف النسق المعروف حتى يأتي بالقافية على وجهها. ولاشكّ في أن تأخر معمول (تنخّل) يرى كيف أن تلو هذا المعمول الفعل أوقعُ وأقوى في أداء المعنى، و يرى كذلك كيف أن الفصل بينهما جعل علاقة المعمول بالفعل ضعيفة.

ولأجل أن يكون الحديث في ظاهرة التنازع أبعد عمقا وأشمل نظرا، فليس أوجب من عرض تبرز في سياقه الأسس العامة المرعية في صياغة بناء التنازع قيد البحث.

— ٢ —

٢ ــ ١ المعنى والبنية

إن الحديث السابق عن بعض المفاهيم الخاطئة في هذا الموضوع يقودنا إلى الكلام على أثر المعنى على البنى العميقة، ومن ثم على اتجاه حركة مركبات الجملة وعناصرها عند حدوث بعض التغيرات التركيبية.

ليس من الشطط أو التعقيد أن نحاول تصّور بنية الجملة الأصلية (العميقة) لاقدارنا على فهم التغيّرات الطارئة عليها من بعد. وليس الحديث في هذا الاتجاه بدعا، فلطالما تضمنته تضاعيف أحاديث النحاة في الظواهر المختلفة، كظاهرتي التقديم والتأخير. فهم حين يتحدثون عن وجوب تقديم الخبر لاشتمال المبتدأ على شيء في الأول (أي الخبر) (ابن عقيل، جـ ١، ١٩٤٨: ٢٤٠) كما في:
(٢ ــ ١) في البيت صاحبه،

فإنهم يشيرون بهذا إلى أن البنية السابقة متحولة عن بنية أخرى جاءت مركباتها حسب الترتيب المعهود في هذا النوع من الجمل. بعبارة أخرى، انهم يعنون أن اتجاه البنية الخطّي، في الأصل، أن يتلو الخبر المبتدأ. فالحديث عن البنية الأصلية ليس عبثا ولا غير واقعي. إن مناقشة التغيّرات التركيبية في أسلوب لغوى ما يقودنا بلا تردد إلى تحديد البنية العميقة التي تمثّل أصل التحولات الممكنة فيها. وبالطبع فإن وضع معالم البنية الأصلية يمكن أن يتم بمعرفة طبيعة الأسلوب الذي نود البحث في تغيّراته. بعبارة أخرى، يمكن أن يتم وضع هذه المعالم بالنظر في النصوص التي تتضمن ذلك الأسلوب لنعرف طبيعة ترتيب عناصره الخطّي، ذلك الترتيب الذي يسلك عادة اتجاها أماميا.

كثيراً ما تتحدث الدراسات اللغوية الحديثة عن قواعد التركيب الأصلية، وتجعل لها ــ ضمن المنهج التحويلي، (208 ــ 197 : Paul,1985) ــ مرحلة خاصة سابقة على مراحل

التغيّر التحويلي التالية (٩). وإذا كنا نقبل فكرة سيبويه (سيبويه، جـ ١، ١٩٧٧ـ ١٩٨٣: ٧٤ ـ ٧٦) عن الاستغناء بمذكور واحد ـ في سياق حديثه عن التنازع ـ فمن المسّلم به إذاً أن نقبل بوجود بنية سابقة على الجملة المحذوف منها استغناء. هذه البنية هي التي يمكن أن نطلق عليها البنية العميقة (Deep Structure) التي تمر بمرحلة أخرى تالية، قبل أن تظهر على السطح، هي مرحلة ما تحت السطح (Structure ـ S) (١٠). فإذا كانت فكرة الاستغناء تلك فكرة واقعية ـ وهي كذلك ـ تقوم على أساس من النصوص اللغوية، أصبح حديثنا، عن بنيتين: إحداهما عميقة والأخرى ظاهرة (Surface Structure) (١١) متحولة عن الأصل، أمرا من صميم الواقع اللغوي، وبالتالي فإنه يكون من المحتم أن نطلب أحيانا إلى الباحث أن يرجع إلى الصورة التي كانت عليها الجملة قبل حدوث الحذف استغناء مثلا، فالآية التي تقول:

(٢ـ ٢).. والذاكرين الله كثيرا والذاكرات (سورة الأحزاب: آية ٣٥)

قال فيها سيبويه (سيبويه، جـ ١، ١٩٧٧ـ ١٩٨٣: ٧٤) بحذف معمولات معينة بعد (والذاكرات) استغناء بمعمولات (الذاكرين)، إذ من المسّلم به أن الذي حمل على القول بأن هناك حذفا هو المعنى، فالمعنى المراد إذا هو الذي يفسّر طبيعة البنية في الأصل، وأنه الآية السابقة على النحو التالي:

(٢ ـ ٣).. والذاكرات الله كثيرا،

وعليه فإننا من مثل هذا الشاهد نخلص إلى قاعدة تحويلية تقول بالحذف استغناء، سوف نعود إلى الحديث عنها.

لم يكن «الحمل على المعنى» فكرة عابرة في النحو العربي القديم، بل يمكن عدّه واحدا من مبادئه كما هو كذلك في الفكر اللغوي الحديث (١٢).

لاشكّ في أن الفراء يشير إلى هذا المعنى التفسيري وهو يوضح (السيوطي، جـ ٥، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١: ١٣٧) أن كلا العاملين في قولنا:

(٢ ـ ٤) قام وقعد زيد،

وهو من أمثلة التنازع، يعمل في المعمول (زيد). ويفعل الزمخشري الأمر نفسه حين ينظر (الزمخشري، جـ ٢، بدون تاريخ: ٣٤٧) في الآية:

(٢ ـ ٥) ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين (سورة يونس: آية ٣٧).

فيرى أن (من رب العالمين) متعلق بـ (تصديق) و (تفصيل) معا، و يوضح أبو حيان (أبو حيان، جـ ٥، ١٩٨٣: ١٣٧) ان هذا التعلق إنما يعني به الزمخشري من جهة المعنى. و يشبه هذا قول الأستاذ عضيمة (عضيمة، قسم ٣، ٢، بدون تاريخ: ٧١) في الآية: (٢ ــ ٦) يحلّونه عاما ويحرمّونه عاما ليواطئوا عدة ما حرّم الله (سورة التوبة: آية ٣٧).

من حيث كان قوله (ليواطئوا..) متعلقا بـ (يحرمونه) وذلك على طريق التنازع، و يعقب بقوله: «ومن قال إنه متعلق (بيحلّونه ويحرّمونه) معا، فإنه يريد من حيث المعنى لا من حيث الإعراب».

ومع هذا، فإن النحاة لم يلجأوا إلى الحمل على المعنى للتفسير في باب التنازع بالقدر الذي كنا نتوقع، لأجل الكشف عن البنية الأصلية في كل شاهد من شواهد الباب، وبالتالي لم يكن من الممكن لهم ــ في ظني ــ فهم الظاهرة فهما مختلفا عما قدّموه، ذلك أن البحث أخذ عندهم وجهة أخرى تمّ فيها فرض فكرتي الإعمال والإضمار على النحو الذي سبق إيضاحه.

ولكي نتبين كيف أن النحاة لم يوظفوا فكرتي المعنى والبنية الأصلية كما يجب من حيث الكشف عن طبيعة التغير واتجاهه في بعض الشواهد، أمثّل بالآية:

(٢ــ ٧) لقد تقطّع بينكم وضلّ عنكم ما كنتم تزعمون (سورة الانعام: آية ٩٤).
فقد قال الأستاذ عضيمة (عضيمة، قسم ٣، ٢، بدون تاريخ: ٦٩) (وهو ممن يتبنى، من المحدثين، أفكار النحاة القدماء في التنازع على نحو حرفي) بالتنازع فيها وإعمال الثاني. ومع ذلك فإنه يقول: «فالمعنى: لقد تقطع بينكم ما كنتم تزعمون، وضلّوا عنكم.» وهذا يعني أن العامل الأول في البنية الأصلية، التي أشار إليها المعنى التفسيري المقترح، قد أعمل في الاسم الظاهر، وأن الثاني قد أعمل في ضميره، بل فيه قبل الإضمار (١٣). ولما كان المعمولان متطابقين، فإنه يفترض أن يأخذ الحذف اتجاها أماميا (أي باتجاه التتابع الخطي لعناصر البنية ومركباتها)، فيحذف بالتالي الضمير أو المعمول الأصلي المطابق إن لم يكن قد تم إضمار. وعليه فإن البنية الظاهرة في الآية تنبي، عند عرضها على البنية الأصلية التي كشف عنها المعنى، عن حركة أحد عناصر البنية العميقة (ألا وهي حركة تقديم العامل الثاني). فهل يؤدي وجود العامل الثاني قبل معمول الأول إلى تغير اتجاه الإعمال، بحرمان الأول منه، واتجاه الإضمار ــ كما أوضحتها حركة العناصر وعلاقاتها في البنية الأصلية؟

ما يراه (١٤) الأستاذ عضيمة في هذا الشاهد وفي غيره ــ وهو ما لا نراه ــ يكشف عن

أن فكرتي المعنى التفسيري والبنية الأصلية ظلتا بعيدتين ــ في هذا الباب على الأقل ــ عن الانتفاع بهما على الوجه المتوقع.

أما نحن، فسوف نجعل من هاتين الفكرتين منطلقنا لفهم شواهد هذه الظاهرة. إن هذه الشواهد تكاد تكون محصورة في قليل من الصور التركيبية سبقت الإشارة إليها في تفصيلات ما سبق من حديث. لذا فإنني أرى أنه لابد ــ قبل البدء بالنظر فيها ــ من حديث دال موجز في ظواهر العطف والإضمار والحذف ثم التقديم.

٢ ــ ٢ استخدام الضمائر

انه الظاهرة التي يطلق عليها في الدراسات الحديثة (Pronominalization). وليس من مهمتنا في هذا السياق أن نبين الكيفية التي تختار بها الضمائر مراجعها أو العكس (١٥). ما يهمنا، في الحقيقة، هو أداء الضمير (الذي هو أحد عناصر الجملة) وظيفة ربط أجزاء جملة ما بعضها مع بعض. ولاشك في أن مثل هذا العمل في حاجة إلى الاستعانة ــ باستمرار ــ بالمعنى السياقي، فعلم التركيب (Syntax) يوضح لنا تفصيلا المواقع التي يمكن أن تحل فيها الضمائر، في حين يحدد علم الدلالة (Semantics) العبارات التي يمكنها تفسير تلك الضمائر (Radford, 1981 : 6 ــ 63, 89 ــ 363). إذاً، باستخدامنا الوسائل الكنائية (١٦)، وبتحقق التعاون بين علم التركيب وعلم الدلالة، تقوم الضمائر بربط عناصر الجملة حين تشير إلى مراجعها على نحو أصولي.

على أنه من الأهمية بمكان التنبيه على أن إشارة الضمير إلى المرجع قد تكون محصورة في إطار الجملة المنظور فيها وقد لا تكون، والتنبيه كذلك على أن ما يعنينا هنا هو تلك الصلة القائمة بين الضمير ومرجعه، والتي تحكمها ضوابط نحوية تركيبية فقط، وهذا هو الإطار الذي يعني أصحاب المذهب التحويلي في استخدام الضمير، أقصد أنهم إنما يعنون أنفسهم بعلاقة الربط القائمة بين الضمائر ومراجعها في الجملة المدروسة.

لا ينكر التحويليون أن الضمير قد يشير إلى مرجع خارج الجملة تتضمنه معارف عامة أو حديث سابق، لكن الربط داخل الجملة هو ما يهمهم في ظاهرة استخدام الضمير (chomsky, 1979 : 186). وعليه، فإنه لا بأس من الاستعانة أحيانا ببعض ملاحظات هذا المنهج في هذا الإطار.

يرى المنهج التحويلي (١٧)، المشار إليه، أن قواعد استخدام الضمير ما هي إلا تحولات أو تغيرات (Transformations) تطرأ على البنية، وعليه فإن ما يتطلبه التعبير بالضمير من

مطابقة يتم عادة في مرحلة ما يسمى ببنية ما تحت السطح (Structure — S)، وليس في مرحلة ما يسمى بالبنية العميقة (Deep Structure) أو (Underlying Structure)، فهذه البنية الأخيرة سابقة على بنية ما تحت السطح، إذ فيها (أي البنية العميقة) تكون المطابقة التامة قائمة بين تركيبات اسمية خالية من الضمائر، فلا استخدام للضمير إذاً في هذه المرحلة. معنى هذا أن الوسيلة الكنائية سوف تكون محكومة بقواعد التركيب (Syntactically Controlled) وعلى نحو كلي (Absolutely controlled pronouns) كما يوضح Bosch (١٨).

على ان تصور فكرة استخدام الضمير نحويا (أي على نحو تحكمه قواعد التركيب) لم يكن غامضا عند النحاة القدماء، بل لقد كان حديثهم عنه شديد الوضوح — في سياق الكلام على التطابق بين العائد والمفسَّر — ومبثوثا في كثير من أبواب النحو (١٩).

وإذا ما عدنا مرة أخرى لنتحدث عن قاعدة الضمير التحويلية، فلابد من أن نضع نصب أعيننا أن البنية العميقة تتضمن مطابقة تامة بين مركبين إسميين. فإذا كانت الآية التالية:

(٢ — ٨) لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول.. (سورة الحجرات: آية ٢) تتضمن (الهاء) ضميراً متصلا في حالة الجر، فإن منطوق الآية يفهم أن هذا الضمير مفسّر بأحد عناصر الجملة السابقة عليه، (ألا وهو النبي). وكما هو واضح، فإن المطابقة تامة بين المركب الإسمي وبين الضمير من حيث الشخص والعدد والجنس. وهذا يعني أنه قد استعيض بالضمير عن مركب اسمي كان يحتل موقع ذلك الضمير، هكذا:

(٢ — ٩) لا ترفعوا.. صوت النبي.. ولا تجهروا للنبي..،
وعليه يمكن التعبير عن قاعدة استخدام الضمير كالتالي:

ق ١ استخدام الضمير

الوصف البنيوي	أ [ب	م أسمي]	رابط جـ	[د	م اسمي هـ] و
	مركب		مركب	مركب	
الفهرسة البنيوية	١	٢	٣	٤	٥	٦
التغيّر البنيوي	١	٢	٣	٤	ضمير	٦

حيث: (١) ٢=٥ (٢) أ، ب، جـ، د، هـ، و (ترمز إلى) أية عناصر ممكنة.
(٣) م (ترمز إلى) مركب (٤) مركب (ترمز إلى) بنية غير جملية.

وعليه فإن الجملة التي بين أيدينا هي البنية الظاهرة على السطح بعد تمام التحول من البنية العميقة إلى بنية ما تحت السطح. وهكذا يكون اتجاه الضمير أماميا، واتجاه مطابقته عكسيا.

على أن حديث النحاة عن الإضمار في سياق الكلام على التنازع جعل جمهرة النحاة ــ كما سيتبين ــ يقولون (ابن هشام، ١٩٧٩: ٦٣٥) بوجوب الإضمار قبل الذكر، فيعيدون الضمير ــ بتعبيرهم ــ على مفسّر متأخر في اللفظ والرتبة حين يعملون الثاني، وحين يكون معمول الأول مرفوعا كالفاعل، فيكونون بالتالي قد جعلوا الإضمار يتجه عكس ما هي حقيقته على الرغم من علمهم بهذا، فقد تغاضوا عن هذه المخالفة الصارخة من حيث كان إعمال الأول في مرفوعه واجبا لا يجوز تركه. ولذا وجب في تصورهم أن يقال مثلا:
(٢ ــ ١٠) أكرموني وأكرمت الضيوف.

فوجود (واو) الجماعة في (أكرموني) يشير إلى أن (أكرم) مسند إلى ضمير الضيوف.
لقد قال النحاة (ابن هشام، ١٩٧٩: ٦٣٥ ــ ٦٤١) بأكثر من هذا فيما يخص عود الضمير على متأخر اللفظ والرتبة. لكن ماذا تقول شواهد ظاهرة التنازع عن وجود الضمير أو عدمه في العوامل المتنازعة؟ هذا ما سوف نحاول تبيّنه.

٢ ــ ٣ العطف

لسنا هنا نريد إلى الاغضاء من فهم النحاة حقيقة العطف. فلقد وعوه ــ من حيث الإجمال ــ وعيا صحيحا. لكنا نود أن نعرض له على نحو يوضح طبيعة العلاقة التركيبية واتجاهها بين المعطوف والمعطوف عليه، و يوضح شروط التغيرات ذات العلاقة والتي يمكن أن تطرأ على هذا الأسلوب.

إن قول الشاعر (٢٠):
(٢ ــ ١١) قضى كلُّ ذي دين فوفّى غريمه وعزّةُ ممطولٌ مُعَنىً غريمُها
عطفت فيه جملة (فوفى..) على الجملة السابقة (قضى كل ذي دين)، ومعمول (وفّى) الفاعل يفهم البيت أنه ضمير يفسّره قوله (كل ذى دين) الذي يقوم بوظيفة فاعل الفعل (قضى). وهذا يعنى أن الأصل هو:

(٢ ــ ١٢) قضى كل ذي دين فوفّى كل ذي دين،

أي أن معمولي الفعلين يطابق أحدهما الآخر في كل شيء حتى الإعراب. لكن البنية

الظاهرة استغنت عن المعمول الثاني بذكر الأول. ويمكن توضيح العلاقة بين الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى بالمشجر التالي:
(٢ ــ ١٣)

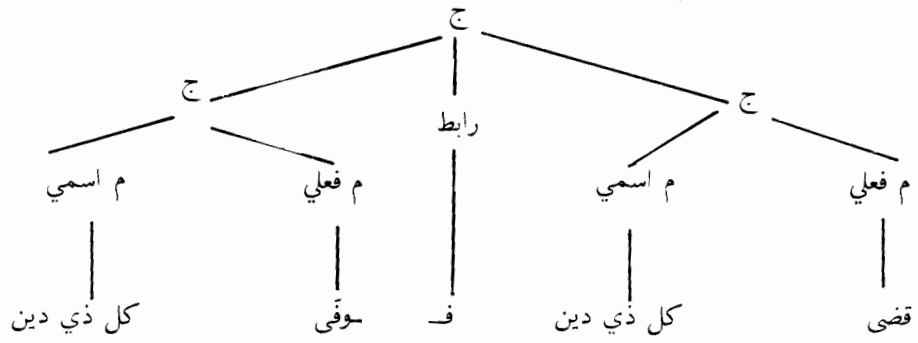

الجملة الكبرى هنا ممثلة بالرمز (ج) في العقدة (Node) العليا، وهذه الجملة تنحلّ إلى جملتين تربط بينهما أداة.

لكننا نقرأ الآية التالية:

(٢ ــ ١٤) وقل جاء الحق وزهق الباطل (سورة الاسراء: آية ٨١) فنجد أن جملة (زهق الباطل) قد عطفت حقا على جملة (جاء الحق)، ونجد كذلك أن مركبي إحداهما يختلفان عن مركبي الأخرى. ولو أننا حاولنا حذف أحد مكوني الجملة المعطوفة ــ كما فُعل في البيت السابق (٢ ــ ١١)، لما أمكننا ذلك لأجل هذا الاختلاف. وهذا يعني أن حذف أحد عناصر المعطوف أو أحد مركباته مشروط بمطابقته عنصراً من عناصر المعطوف عليه، أو مركبا من مركباته، تمام المطابقة، وبعكس هذا فلا حذف.

إن حذف عنصر من المعطوف لمطابقته آخر في المعطوف عليه هو ما يطلق عليه في المنهج التحويلي (Grinder and Elgin, 1973 : 99 ــ 101) (Gapping)، وما يمكن أن ندعوه «حذف انقطاع التسلسل». ويمكن وضع قاعدته الشكلية على النحو الآتي:
ق ٢ حذف انقطاع التسلسل

الوصف البنيوي

أ [ب جـ د] رابط [هـ جـ و] ز

ج ج ج ج

الفهرسة البنيوية	١	٢	٣	٤	٥
التغير البنيـــوي	١	٢	٣	(٠)	٥

حيث ٢=٤، (٠) (ترمز إلى) موقع فارغ بعد حذف، أ، ب، جـــ، د، هـ، و،ز (ترمز إلى) عناصر ممكنة، ج (ترمز إلى) جملة.

وهكذا يتبين أن أتجاه العطف ــ من حيث التركيب ــ اتجاه أمامي، وهذا يعني أنه لابدّ من أن يتمّ المعطوف عليه قبل المباشرة بالعطف. و يتبين أن الحذف يتجه أماميا لا عكسياً سواء تضمنت الجملة عطفا أو لم تتضمن.

والدليل على أن الحذف من هذا النوع استغناء بمذكور مشروط بالتطابق التام بين ما يراد حذفه والمستغنى به ــ حتى في الحالة الإعرابية ــ هو أننا حين نقول:

(٢ ــ ١٥) جاء محمد وذهب

فإن المعنى التفسيري يشير إلى أن الأصل، كما سبق القول، هو:

(٢ ــ ١٦) جاء محمد وذهب محمد

فالتطابق ــ كما يظهر ــ تام بين معمولي كل من الفعلين، وعليه أمكن حذف (محمد) من الجملة المعطوفة. فإذا كان الحذف للغاية نفسها قد جرى بعد استخدام الضمير، فإن البنية المتصورة تكون:

(٢ ــ ١٧) جاء محمد وذهب (هو).

حيث (هو) مفهومة لا منطوقة.

لكن حين يقال:

(٢ ــ ١٨) التقيت بمحمد وكلمته،

فإن المعنى التفسيري يشير بالطبع إلى أن بنية ما تحت السطح كانت:

(٢ ــ ١٩) التقيت بمحمد وكلمت محمدا،

وهذا ــ كما يلاحظ ــ يتضمن عطفا لا يجوز فيه حذف من النوع سالف الذكر أو ــ لأجل قدر أكبر من الدقة ــ من نوع انقطاع التسلسل تمهيدا لبناء صيغة التنازع.

لكن إذا أريد حذف (محمد) أو ضميره من المعطوف لدلالة المذكور في المعطوف عليه، وهي دلالة المعنى العام، فذلك ممكن هكذا:

(٢ ــ ٢٠) التقيت بمحمد وكلمت.

فالتطابق غير التام بين المحذوف والمستغنى به ــ وسببه اختلاف حاليهما الإعرابيتين ــ يجعل الحذف قائما على أساس آخر. ولسوف نتبين فائدة هذا التفريق عندما نتحدث عن شواهد التنازع حين يتجاور عاملان أو أكثر، ثم يتلو معمول ظاهر واحد.

ويجدر التنبيه هنا على ضرورة ملاحظة أن موقف الفعل في المعطوف ــ وعند حذفه استدلالا بمذكور سابق أو بدلالة المعنى العام ــ من العلامات (٢١) التي تلحقه للإشارة إلى عدد هذا المحذوف ــ وإلى جنسه أحيانا ــ قد لا يكون هو موقفه عند الحذف استعدادا للتقديم لأجل التنازع. فإذا كانت العلامة المتصلة بالفعل المعطوف في المثال التالي:

(٢ ــ ٢١) دخل الطلبة وجلسوا

تبقى حتى بعد تقديم الفعل لبناء صيغة التنازع، التمسنا حينذاك العذر للنحاة في قولهم بالإضمار فيما سمّوه العامل المهمل.

٢ ــ ٤ الحذف استغناء

إن معظم ما نود قوله هنا عن الحذف استغناء ورد في سياق الحديث عن كل من استخدام الضمير والعطف، فلا حاجة بنا إذاً إلى إعادته. ومما يمكن الخلوص إليه: أن الحذف استغناء على ضربين:

١ ــ ضرب يتم فيه الحذف استغناء بمذكور سابق مطابق المحذوف في كل شيء حتى الإعراب. وهذا الضرب ينقسم بدوره إلى:

(١) ما يكون فيه الحذف من نوع انقطاع التسلسل، ويختص بالجمل المتضمنة عطفاً كما في (٢ ــ ١١).

(٢) ما يحدث فيه الحذف من النوع السابق ولا يتضمن رابط العطف، ولكن رابطا غيره.

كالتعليق الشرطي في مثل:

(٢ ــ ٢٢) آتوني شاة أذبحها لكم.

(٣) ما يكون فيه الحذف من غير النوع المذكور سواء تضمنت الجملة عطفاً أم لا، وفيه يقع التطابق في كل شيء إلا الإعراب، كما في (٢ ــ ٢٣)، تاليا.

٢ ــ وضرب من الحذف يحصل في مختلف الأساليب، سواء استغني عنه بشيء سابق ــ مطابق أو غير مطابق ــ أم بشيء غير الذكر، كدلالة المعنى المراد، كما في (٢ ــ ٢٤)، تاليا.

إن حذف ضمير المفعول في (بعث) في الآية:

(٢ ــ ٢٣) أهذا الذي بعث الله رسولا (سورة الفرقان: آية ٤١). ليس على شاكلة الضرب الأول بأقسامه. كذلك، فإن حذف جواب الشرط المفهوم والمقدر بـ (لَمَا آمنوا به) في الآية:

(٢ ــ ٢٤) ولو أن قرآنا سيّرت به الجبال أو قطّعت به الأرض أو كلّم به الموتى، بل لله الأمر جميعا (سورة الرعد: آية ٣١) هو من قبيل الحذف استنادا إلى دلالة المعنى العام، وهو الضرب الثاني الذي لا يعنينا في هذا السياق. فالمعنيّ إذاً هو الضرب الأول.

على أنه تجدر الإشارة هنا إلى الحذف في الضرب الأول ــ خاصة ــ يتجه أماميا، ولابد فيه من سبق المستغنى به.

٢ ــ ٥ التقديم وحركة المركبات

من المسلّم به أن مركبات الجملة في العربية تحظى بقدر كبير من حرية الحركة، والتقديم نوع من أنواع حركة المركبات. والنحو العربي يفيض بالحديث عن ذلك في أشباه الجمل: الظروف والجارات مع مجروراتها، وفي الجملة الإسمية الخالصة، على سبيل المثال.

إن ما يحملنا على الحديث عن التقديم في هذا المجال هو اعتقادنا بأن ظاهرة التنازع تتضمن فيما تتضمن خطوة متعلقة بحركة أحد المركبات (ألا وهي تقديم العامل الثاني، بعد حذف معموله) في كثير من الحالات وعلى نحو معين يتم به تنازع أكثر من عامل ــ في البنية الظاهرة ــ في معمول يصلح أن يكون معمولا لكل منهما. لنتأمل الآية التالية:

(٢ ــ ٢٥) وحاجّه قومه قال أتحاجّوني في الله.. (سورة الأنعام: آية ٨٠).

يرى النحاة أن (حاجّه) قد تنازع العمل مع (أتحاجّوني) في عبارة (في الله). والاعتقاد بأن هناك تقديما في العامل الثاني (أتحاجّوني) يقودنا إليه أن المعنى التفسيري يكشف عن بنية الآية العميقة مقدرة كالتالي:

(٢ ــ ٢٦) وحاجّه قومه (في الله) قال أتحاجّوني «في الله/ فيه»... ولأجل أن نتبين أن هناك تقديما، يجب أن لا ننسى هنا ما سبق الحديث عنه من طبيعة الاتجاهات التي تسلكها بعض التغيرات الطارئة على مثل هذا الشاهد كاستخدام الضمير والحذف.

ولما كانت البنية الظاهرة في الآية لا تتضمن إلا واحدا من المعمولين المتطابقين ــ والمكون كل منهما من الجار والمجرور (في الله) ــ كما تظهر البنية العميقة، فهذا يعني بالضرورة حذف أحدهما. ولما كان اتجاه ظاهرة الحذف استغناء من نوع انقطاع التسلسل أماميا، فهذا يعني أن الحذف قد وقع على المعمول المطابق الثاني ــ هكذا.

(٢ ــ ٢٧) وحاجّه قومه «في الله» قال أتحاجّوني «٠»...، فالحذف ــ في هذا الشاهد على الأقل ــ جرى لغاية بناء صيغة التنازع، وذلك لأن الحذف من غير تقديم يؤدي إلى بطء في إدراك مفسّر الضمير المفهوم في قوله بعد ذلك مباشرة: (وقد هدانِ)، والمقدر بـ (هو).

أما وقوع (أتحاجّوني) قبل المعمول (في الله) ــ في البنية الظاهرة ــ فلا يفسّره إلا حركة التقديم. وإذا سلّمنا أن البنية الظاهرة في النص نتجت عما سبق من تحولات مرتبة على النحو السابق، فهذا يعني أن القول بأن ما جاء في القرآن من تنازع إنما أعمل فيه الثاني، يظل ــ حتى هذ اللحظة على الأقل ــ غير واقعي.

إن الغالبية العظمى من الشواهد التي تضمنت تنازعا قد اتحد فيها العاملان في العمل المطلوب لكل منهما، ولذا أسارع إلى القول بأن تطابق المعمول المذكور مع المعمول الذي يكشف عنه المعنى التفسيري، والذي يفترض أن البنية العميقة تتضمنه، يمثل حالا لابد من فحص الشواهد للتثبت مما إذا كانت (أي هذه الحا) تعمل شرطا لتقديم العامل الثاني بعد حذف معموله أولا، كما أنه لابد من فحصها للتثبت من أن تطابق عمل العاملين شرط آخر لقيام التنازع.

تكاد معظم الشواهد الموثقة تقتصر على معمولات غير مرفوعة. لكن إذا قبلنا أن تكون الآية:

(٢ ــ ٢٨) وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا (سورة الجن: آية ٤) أحد الشواهد التي تمثل ظاهرة التنازع حيث المعمول (سفيهنا) مرفوع، فإننا لا نستطيع الجزم ــ استنادا إلى هذا الشاهد ــ ان الفعل ــ حين يتقدم لأجل التنازع ــ يتخلص من علامات العدد، ذلك أن كلا من (كان) و (يقول) متوجه إلى معمول مرفوع **مفرد**، وبالتالي لا ندرى هل يختلف الوضع فيما لو كان المعمول المرفوع مثنى أو جمعا.(٢٢).

وليس هناك من دليل على المسألة (أي على تحمل ما سموه الفعل المهمل علامات دالة على العدد) إلا أمثلة النحاة، كقولنا:

(٢ ــ ٢٩) أــ استوقدوا واستدفأ الحراس.

ب ــ استوقد واستدفأوا الحراس.

في هذه الأمثلة ــ وغيرها كثير ــ ما فيها من مخالفة لظاهرتي استخدام الضمير والعطف. فقد خالف المثال (٢ ــ ٢٩/أ) سنن العربية في الأولى، إذ عبّر بالضمير فيه قبل ذكر مفسّره. فوجود (واو) الجماعة في «استوقدوا» يشير إلى أن الفعل مسند لضمير الجماعة. وخالف الثاني نظام العطف لأن موقع المعطوف ــ في بنية المثال الظاهرة ــ يعني أنه فصل بين المعطوف وما عمل فيه الرفع، والأصل أن يستكمل المعطوف عليه. هذا علاوة على أن (استدفأوا) قد استكمل معمولاته. وعليه فليس يصلح المعمول الظاهر أن يكون معمولا مباشرا للثاني.

وعلى الرغم من أن الشواهد التي تنازع فيها عاملان معمولا مرفوعا نادرة جدا وليس بينها ما كان فيه المرفوع مثنى أو جمعا، فإنني ــ من منطلق الحرص على تجنب المخالفات الأساسية السابقة وكذلك من منطلق المبدأ العام في وضع القواعد ــ أتصور، مستندا إلى جملة من حقائق التركيب الجملي، أن بناء هذه الشواهد العام يقوم على النمط التالي ــ حين يكون المعمول المتنازع فيه مرفوعا مثنى أو جمعا:

(٢ ــ ٣٠) أ ــ هبط وصعد المسافران،

ب ــ هبط وصعد المسافرون،

من غير إضمار ــ ان في العامل الثاني أو الأول.

قد يقال: لم عددنا المثال (٢ ــ ٢٩/ ب) خارجا على نسق العطف ولم نعدّ كثيراً من الشواهد مخالفة لهذا النسق حين يتقدم فيها العامل الثاني المعطوف مع أداة العطف قبل تمام المعطوف عليه، كما في الآية:

(٢ ــ ٣١) يريد الله ليبيّن لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم (سورة النساء: آية ٢٦) التي قدم فيها (ويهديكم) ليفصل بين (ليبيّن) ومعموله ــ حسب الأصل ــ (سنن الذين..)؟

يظهر لي من استقراء معظم الشواهد الموثقة أن العامل المعطوف لا ينتهك تقديمه ــ ناحية العامل الأول وقبل المعمول الظاهر ــ أية قاعدة لأجل السبب الذي سبقت الإشارة إليه (ألا وهو صلاحية الاسم الظاهر لتسلط العاملين عليه، إذ كان مطابقا للمعمول المحذوف وكان العاملان يطلبانه على جهة واحدة). هذا التعليل يصدق على الشواهد التي تضمنت عطفا والشواهد التي تضمنت غيره من الروابط. هذا علاوة على أن العاملين ــ كما سيتبين ــ يؤلفان ــ حين تجاورهما قبل معمول ظاهر واحد ــ مركبين نابعين من عقدة واحدة مشتركة، وهذا يعني أنه لن تنتهك قاعدة من قواعد التركيب المعروفة.

أما الشواهد التي لم يتحد فيها العاملان في العمل المطلوب لهما، فسوف تكون لنا معها وقفة لنتبين مدى أهميتها.

— ٣ —

ظاهرة التنازع في ضوء شواهد مختارة

٣ ــ ١. ليس هناك من اشكال في غالبية شواهد ظاهرة التنازع سواء من حيث التوثيق أو الكشف عن طبيعة الظاهرة. غير أن بعض الشواهد ــ التي احتج بها النحاة على طريقتهم في فهم هذه القضية ــ تحتاج منا إلى شيء من المناقشة والمحاكمة حتى نتمكن من تبين مدى تأثيرها على القاعدة أو القواعد المستنبطة المستندة إلى حشد كبير من النصوص اللغوية. (عضيمة، قسم ٣، ٢، بدون تاريخ: ٥٦ ــ ٥٨).

إن عدداً من الشواهد ــ التي سنمثل ببعضها ــ يمكن، بشيء من التأويل المعقول والواقعي إخراجها من باب التنازع ــ على شرطنا. ومع ذلك فإن بقاءها ضمن هذا الباب لا يخرج بنا عما يستنبط من قواعده.

هذا، وليس مما يضير هذه الظاهرة أن نجد بين شواهدها قدرا غير موثق، ذلك ان ما يعتمد عليه من الموثق من الشواهد عديد يكفي لإقامة القواعد عليه. لنتأمل ما يلي:
(٣ ــ ١) لقد تقطع ما بينكم وضلّ عنكم ما كنتم تزعمون (سورة الأنعام: آية ٩٤) يمكننا أن نبرز التنازع في هذه الآية كما يلي:
(٣ ــ ٢) ج (لقد ع١ (تقطع) بينكم ط (و) ع٢ (ضلّ) عنكم م (ما كنتم تزعمون)
حيث: ج = جملة، ع = عامل، ع١ = العامل الأول، ع٢= العامل الثاني، ط = رابط، م = معمول ظاهر.

هذا الشاهد القرآني يمثل بصدق قدرا كبيرا من شواهد التنازع الموثقة، ويلاحظ أن العامل الأول فيه ارتبط بالعامل الثاني برباط العطف. كما يلاحظ أن المركب المرسوم بـ (م) معمول ــ إذا أخذنا بظاهر التركيب وبعيدا عن الخطوات التي أجريت لبناء التنازع ــ للعامل الثاني. أما العامل الأول فيبدو في البنية الظاهرة خلوا من المعمول.

وإذا ما تصورنا الشاهد على مذهب كل من النحاة البصريين والكوفيين في الإعمال المرجح، ظهر الشاهد كما يلي:
(٣ ــ ٣) أ ــ ج (ج١ (لقد ع (تقطع) بينكم م ([هو])) ط (و) ج٢ (ع(ضلّ) عنكم م (ما كنتم تزعمون))

ب ــ ج (ج١ (لقد ع (تقطع) بينكم م (ما كنتم تزعمون) ط (و) ج٢ (ع (ضلّ) عنكم م ([هو])). على التوالي.

ولو رحنا نتفحص الشاهد لوجدنا أن المعنى التفسيري السياقي يؤكد أن الفعلين (تقطّع) و (ضلّ) يطلبان معمولين يطابق أحدهما الآخر، وعليه تكون بنيته العميقة كما يلي:

(٣ ــ ٤) ج [ج١ [لقد تقطع بينكم (ما كنتم تزعمون)] ط [و] ج٢ [ضلّ عنكم (ما كنتم تزعمون)]. يغلب في مثل هذه البنية العميقة أن يتم ــ قبل الظهور على السطح ــ التعبير بالضمير عن الأسماء المتكررة. ولما كان هذا يتجه أماميا ــ كما أوضحنا ــ فإن ضميرا مطابقا في الشخص والجنس والعدد، وصالحا لحمل الحالة الإعرابية التي كانت للاسم قبله، يفترض أن يحتل الموقع الذي كان يشغله الاسم معمولُ العامل الثاني، هكذا:

(٣ ــ ٥) ج [ج١ (لقد تقطع بينكم ما كنتم تزعمون)] ط [و] ج٢ [ضل عنكم (هو)] (٢٣).

والمشجر التالي يبرز طبيعة بنية ما تحت السطح بعد استخدام الضمير:

(٣ ــ ٦)

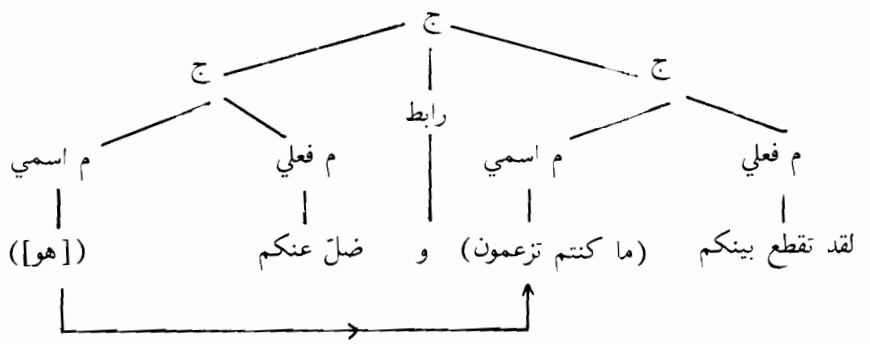

وكذلك تقتضي قاعدة الحذف ــ من نوع انقطاع التسلسل ــ أن يكون اتجاهه أماميا. وعليه فإن معمول العامل الثاني يتم حذفه، فتكون البنية صالحة للظهور على السطح، كما يلي:

(٣ ــ ٧) ج [ج١ [لقد تقطع بينكم (ما كنتم تزعمون)] ط [و] ج٢ [ضل عنكم ((٠))]. وهذا يعني أن الضمير المقدر (المؤلف للمركب الاسمي في الجانب الأيسر من المشجر السابق (٣ــ ٦)) محذوف ويحمل موقعه علامة «فارغ بعد الحذف» وهي ((٠)).

لكن لما كان أحد العاملين يعمل ــ كما أوضحنا آنفاــ في اسم هو نفسه الذي يعمل فيه الآخر، فقد سمحت العربية بتجاور العاملين ــ المتفقين في العمل المطلوب لكل منهما ــ على نحو يتنازعان فيه في المعمول الظاهر.

هذا التغير الأخير (وهو حركة التجاور بتقديم العامل في الجملة الثانية) يجعل من الشاهد الذي كان مؤلفا من جملتين في البنية العميقة كلاما مؤلفا من جملة واحدة فقط بحيث يصبح العاملان نابعين من عقدة واحدة. بعبارة أخرى، يصبح العامل الثاني امتدادا للعامل الأول. فقولنا:

(٣ ــ ٨) جاء محمد وغادر

مؤلف ــ في حقيقته ــ من جملتين ثانيتهما محذوفة المعمول (الفاعل). وقولنا:

(٣ ــ ٩) جاء محمد وأحمد

هو الآخر مؤلف من جملتين ثانيتهما محذوفة العامل (الفعل). أما قولنا:

(٣ ــ ١٠) محمد وأحمد جاءا

فليس مكونا من جملتين على الرغم من أن الأصل ــ كما يظهر في (٣ ــ ٩) ــ مؤلف من جملتين، كما سبق القول. إن العلة في هذا التحول هي هذا التقديم، وبالتالي يصير المعطوف عليه والمعطوف ــ المقدمان ــ كما في (٣ ــ ١٠)، مركبين بحيث أن كلا منهما مع الرابط ينبع من عقدة واحدة، كما يوضح المشجر التالي:

(٣ ــ ١١)

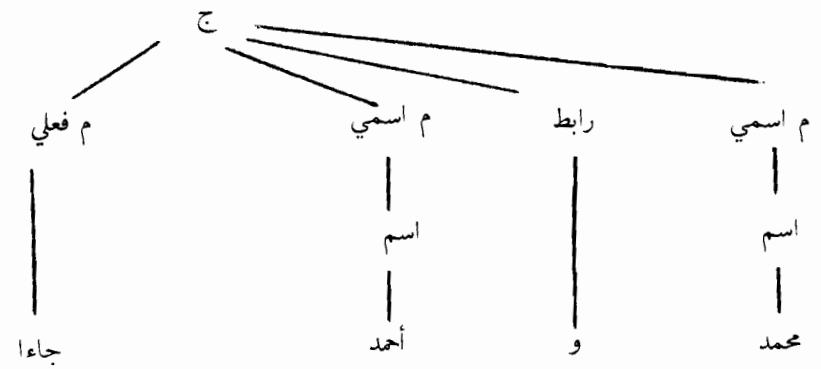

لكن مع فارق ــ لابد من ملاحظته هنا ــ هو أن تقديم (محمد وأحمد) لم يكن لغاية بناء صيغة التنازع بدليل وجود علامة التثنية مع الفعل (جاءا). ولو أريد ــ جدلا ــ التنازع في العامل (جاء) لوجب مجيئه خلوا من علامة التثنية تلك. لكن هذا النوع من

التنازع (في الفعل أو ما عمل عمله) تجنبته العربية بوساطة اتصال المسند بعلامة تشير إلى عدد المسند إليه، وإلى جنسه أحيانا.

قد يقال: لم لا نعدّ المقدم في المثال (٣ ــ ١٠) هو مسند إليه المتعلق بالفعل المذكور (جاء)، والجملةَ المكونةَ ــ حسب الأصل ــ من سند ومسند إليه على افتراض أن الفعل في البنية الظاهرة هو (جاء) من غير علامة تثنية؟ لا يقال ذلك ــ أولا ــ لأن العربية درجت، كما أشرنا، على وصل الفعل أو ما عمل عمله بعلامة تشير إلى طبيعة المسند إليه. ولا يقال ذلك ــ ثانيا ــ لأن القول حينذاك يكون مستحيلا لو تأملنا المشجر التوضيحي التالي:

(٣ ــ ١٢)

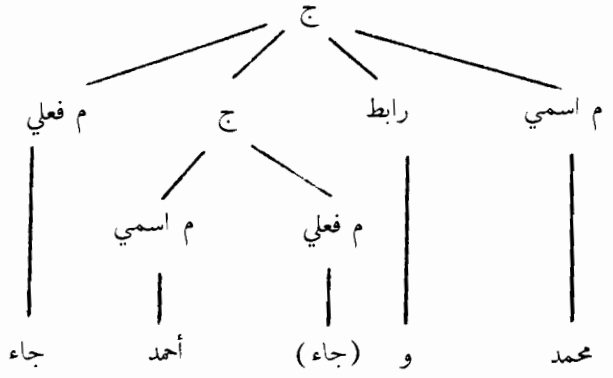

على اعتبار أن (محمداً) هو فاعل (جاء) الأخير مع تقديمه، وعلى اعتبار أن (أحمد) قد قدم ممثلا لجملته ــ حسب الأصل ــ أي قدم على أنه أحد مركبي جملة.

والسبب في استحالة وجود مثل هذا القول هو أنه إذا كانت الجملة الكبرى مؤلفة من مسند ومسند إليه خرجا من العقدة العليا، فلا يمكن بالتالي أن تنبع منها عقد فرعية. ولما كان (محمد) يمثل المسندَ إليه الخارج من المركز، و (جاء) المسندَ الخارج من المركز أيضا، فإن الخطوط الأخرى الخارجة من المركز في المشجر (٣ ــ ١٢) غير ممكنة. بعبارة أخرى، لا يمكن لجملة (وجاء أحمد) أن تخترق أجزاء كلام يمثل وحدة واحدة لا تتجزأ.

إن أي تصور لحقيقة المثال (٣ ــ ١٠) لا يستقيم، وليس هناك إلا ما ذكرناه موضحا بالمشجر (٣ ــ ١١).

وإذا ما عدنا إلى الشاهد (٣ ــ ١)، وجدنا أن ما جرى فيه من تغيير لم يكن في الحقيقة إلا تقديم المركب الفعلي المتبقي من الجملة المعطوفة بعد حذف العناصر المشتركة

منهـا، أي أن المقـدم لـم يكـن هو الجملة المعطوفة كلها بما في ذلك مركبها الفعلي، ولكنه المركب الفعلي وحده. لا يمكن أن يكون المقدم هو الجملة بكاملها ــ على الرغم من حذف المركب الرئيس الثاني فيها ــ لأنه يستحيل أن يكون الرابط (أداة العطف) والمعطوف الجملة (النابعان من المركز) متقدمين على جملة أخرى نابعة من عقدة خارجة بدورها من المركز مع بقاء المقدم خارجا من المركز هكذا:

(٣ ــ ١٣)

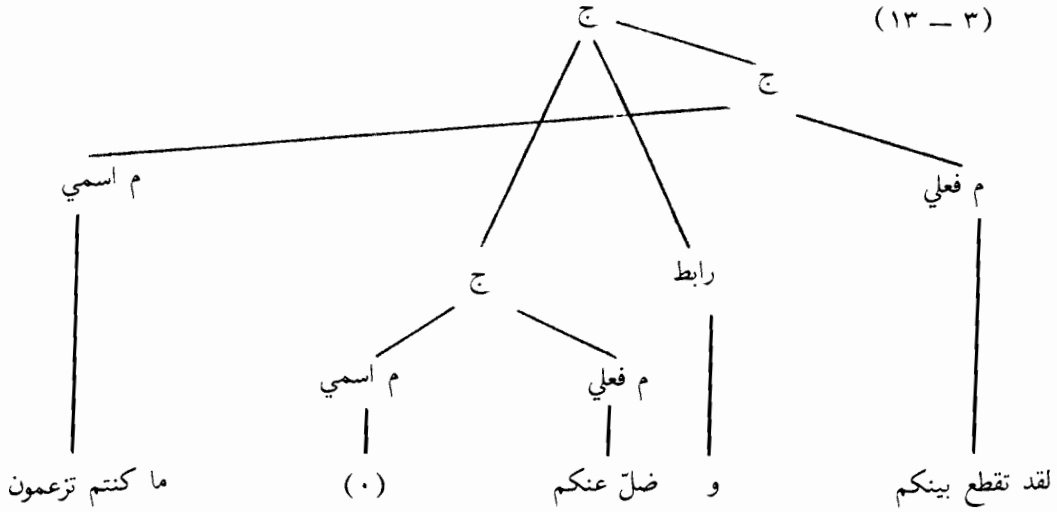

مثـل هـذا التـقـديم لا تقره قواعد المنهج التحويلي ولا قواعد العربية، ذلك انه لا يمكن لبنية أن تخترق فروع بنية أخرى إذا كانت الثانية تمثل وحدة واحدة متماسكة. وبهذا يتضح السبب الذي لأجله لم يجز عطف قبل تمام المعطوف عليه. فحين يقال: إن صلاحية المعمول الظـاهر لتنازع عاملين سابقين عليه فيه يسّوغ تقديم العامل الثاني جهة الأول ليتم التنازع، فـهذا يعني ــ تحويليا ــ أن المقدم إنما قدم باعتباره عنصراً يمكن أن يمتدّ به المسند النابع من الأصل، وليس باعتباره ممثلا جملة حُذف أحد مركباتها، وهي نابعة من المركز.

وعلى هـذا، فـإن بـنية الشاهد (٣ ــ ١) العميقةَ ــ والمكونةَ من جملتين معطوفة إحداهما على الأخـرى ــ تـتـحـول لـتـكـون جملة واحدة مكونة من مسند ممتدّ ومسند إليه أو ــ بعبارة أخـرى ــ مـن مـركـب فـعلي، امـتـد بتقديم مركب فعلي ناحيته، ومركب اسمي صالح لأن يعمل فيه كلا المركبين الفعليين تماما كما يوضح التوزيع التالي:

(٣ ــ ١٤) ج [لقد ع [ع١ [تقطع بينكم] ط [و] ع٢ [ضل عنكم] م [ما كنتم تزعمون]].

إذاً بملاحظة دقيقة للحواصر يتبين أن العامل الثاني يمثل امتدادا للعامل الأول بطريق الربط المباشر بينهما، وكل منهما يمثل بذلك أحد تفرعات الأصل (ج)، بينما يمثل المركب المرسوم بـ (م) والممثلُ بمسند إليه التفرعَ المتنازعَ فيه كما يوضح المشجر التالي:
(٣ ــ ١٥)

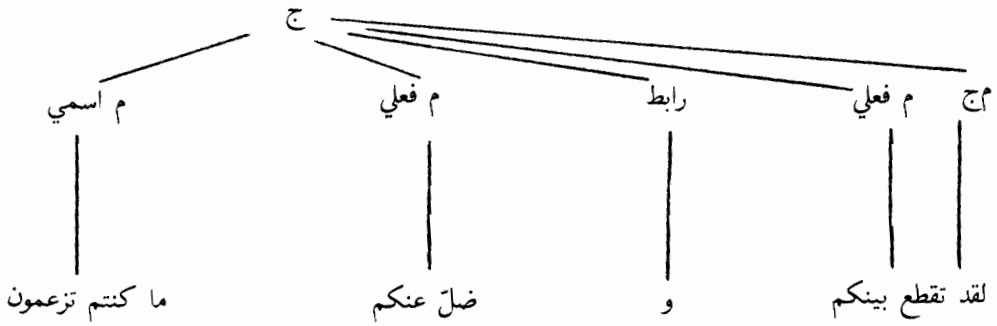

وبموازنة سريعة ــ في تفرع الخطوط ــ بين المشجر (٣ ــ ١٥) والمشجر (٣ ــ ٦) الممثل لبنية الشاهد (٣ ــ ١) العميقة، تتبين طبيعة جملة التنازع، التي فشل النحاة القدماء في إدراكها، هذا مع اعترافنا بفضلهم وذكاء ملاحظاتهم في هذا المجال.

وإن مما تجدر ملاحظته هنا أن القول بتقديم العامل الثاني جهة الأول ــ فيمتدّ آخرهما بأولهما امتداد عطف يؤدي تلقائيا إلى أن يتحول المعمول الظاهر المذكور من مكون نابع من عقدة مشتركة بينه وبين المركب الآخر (ألا وهو المركب الفعلي) إلى مركب يشترك مع المركبين الفعليين في منبع واحد هو الأعلى هنا كما يوضح المشجر (٣ ــ ١٥)..

قد يقال: لم افترضنا تقديم العامل الثاني ــ في هذا الشاهد ــ ولم نفترض تأخير معمول العامل الأول بدلا من ذلك؟ الجواب على هذا أننا إذا قلنا بتأخر معمول الأول إلى ما بعد معمول الثاني المحذوف، فهذا يعني أننا مازلنا نعدّ الشاهد مؤلفا من جملتين، وبالتالي فإن هذا المعمول المؤخر لا يصلح لتنازع العوامل فيه. بعبارة أخرى، سوف يبقى معمول الأول المؤخر منبثقا من العقدة نفسها التي انبثق منها المركب الفعلي (تقطع بينكم)، أي أنه سيبقى معمولا لهذا الأول على الرغم من تأخيره، وبذلك يكونَ غير صالح للتنازع فيه.

فحتى نمكن المعمول من أن يكون صالحا لأن يتنازع فيهَ عاملان أو أكثر، لابد من أن نجعله نابعا من العقدة نفسها التي انبثق منها مركبات العوامل المتنازعة.

٣ ــ ١ ــ ١. من المعروف أن جمهور النحاة (ابن عقيل جـ ١، ١٩٤٨: ٥٤٥ ــ ٥٤٧)، (عضيمة، قسم ٣، ٢، بدون تاريخ: ٦٢ ــ ٦٣) منع تنازع العوامل في المعمول الظاهر إذا كان مقدما عليها، إذ يشترط عندهم تقدم هذه العوامل. وعليه فقد منعوا التنازع في الآية:

(٣ ــ ١٦) أفمِن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون (سورة النجم: آية ٥٩). فقد عدّوا (من هذا الحديث) متعلقا بأول الأفعال، أما الفعلان الآخران فمتعلقاهما محذوفان. والقول بالحذف هنا يعني عندهم عدم التنازع.

ولست أدري كيف يمنع التقديم من تعلق شبه الجملة المذكورة بالأفعال الثلاثة جميعها ولا يمنع من تعلقها بأولها؟

الحق أن الشاهد هنا لا يختلف في شيء جوهري عن الشاهد (٣ ــ ١) الذي أوضحنا طبيعة تركيبه، فالمعنى التفسيري يرشدنا إلى أن بنيته العميقة مكونة من جمل ثلاث، هي كالتالي: (٣ ــ ١٧) ج [ج١ [أفتعجبون من هذا الحديث] ط [و] ج٢ [أ تضحكون من هذا الحديث] ط [و] ج٣ [أ لا تبكون من هذا الحديث]]؟

هذه البنية العميقة طرأ عليها من التغيرات مثل ما طرأ على الشاهد (٣ ــ ١) الذي سبقت مناقشته. فقد حذف منها المركبان الحرفيان الثاني والثالث، ومؤلفا الجملتين الثانية والثالثة. وعليه تكون بنية التنازع السابقة على بنيتها قبل تقديم شبه الجملة (وهو المعمول المتنازع فيه) كالتالي:

(٣ ــ ١٨) أفتعجبون وتضحكون ولا تبكون (من هذا الحديث)؟

إذ تجاورت العوامل الثلاثة قبل المعمول الظاهر لصلاحيته لأن تباشره العوامل من حيث كانت معمولاتها الأصلية في البنية العميقة متطابقة، وبهذا تنتقل العوامل المقدمة من حال إلى حال: فبعد أن كان كل منها يمثل مكونا مستقلا متفرعا من عقدة متفرعة بدورها عن العقدة العليا، كما يوضح المشجر التالي:

(٣ ــ ١٩)

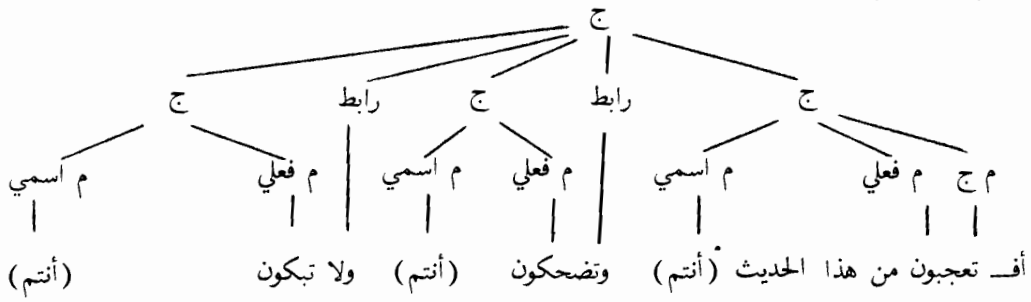

صار كل منها مركبا فعليا متفرعا من العقدة العليا نفسها. أما شبه الجملة المتنازع فيه (وهو ما يعنينا هنا) فالشكل الشجري التالي يوضح العقدة التي ينتمي إليها وهي العقدة نفسها التي تنتمي إليها المركبات الفعلية المذكورة. هذا المشجر يوضح كذلك أن التنازع قائم في المركب الاسمي (أنتم) ــ وإن كان هذا لا يعنينا:
(٣ ــ ٢٠)

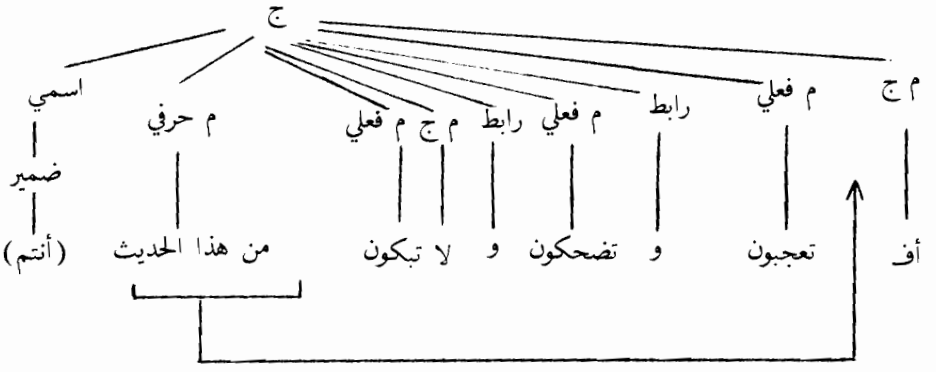

إن السهم الذي يتضمنه الشكل السابق (٣ ــ ٢٠) يشير إلى حركة تقديم شبه الجملة المتنازع فيها (من هذا الحديث) إلى أول الجملة. ومثل هذا التقديم تجيزه قواعد العربية (٢٤) وقواعد النحو التحويلي. (٢٥) وبهذا فإن الشاهد (٣ ــ ٦) لا يخرج عن كونه واحدا من شواهد التنازع ــ على شرطنا.

٣ ــ ١ ــ ٢. لو تأملنا الآن الشاهد التالي:

(٣ ــ ٢١) يقدم قومه يوم القيامه فأوردهم النار (سورة هود: آية ٩٨) لوجدنا أن فيه ما يمنع من تقديم العامل الثاني ليقع قبل المعمول الظاهر والمراد التنازع فيه، هذا المانع يتمثل في **الضمير المتصل** بالفعل الثاني، هذا الضمير يمثل المفعول به الذي يخرج خطه عادة من عقدة (ج). وتقديم هذا الفعل يعني أنه يراد له أن يكون امتداداً للفعل الأول، وهذا غير ممكن لأن الأول عمل في مفعول به مستقل مطابق (ألا وهو (قومه))، ولم يكن التنازع في (قومه) أو ضميره مرادا هنا، بل كان لفظ (النار) هو محط هذا التنازع بين العاملين.

ولأجل أن نتبين هذا الوضع المانع من تقديم العامل الثاني في بناء صيغة التنازع، فإننا نضع أمام أنظارنا البنية العميقة التي يرشد إليها المعنى:

(٣ ــ ٢٢) ج [ج١ [يقدم قومه (النار) يوم القيامة] ط [فـ] ج٢ [أورد هم (النار)]].

فالخطوة الأولى التي يتوقع القيام بها لبناء التنازع، هي حذف معمول الثاني المطابق لمعمول الأول، والمراد اجراء التنازع فيه. وبهذا يتم حذف (النار) الثانية، معمول (أورد).

ولما لم يكن بالإمكان تقديم العامل الثاني ــ كما أوضحنا ــ فإن الخطوة الثانية يجب أن تتمثل في تأخير لفظ (النار) في نهاية الجملة، هكذا:
(٣ ــ ٢٣)

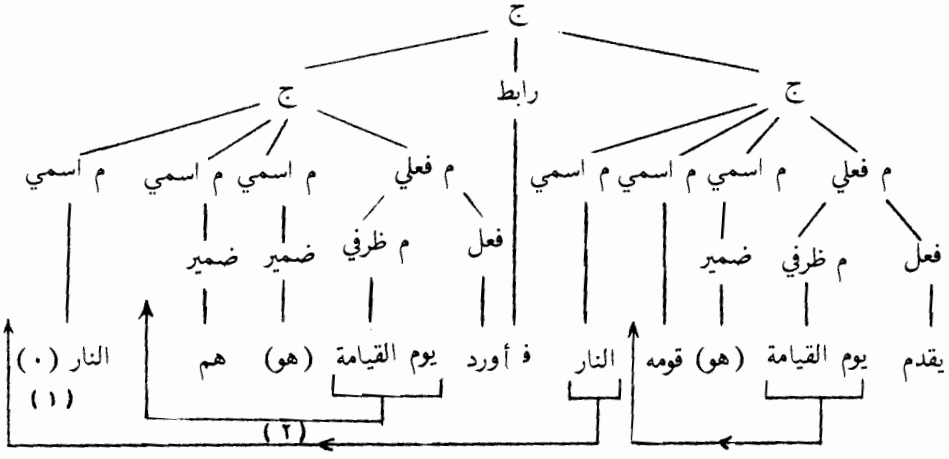

حيث يشير (١) إلى التحول الأول وهو حذف (النار) معمول الثاني، و يشير (٢) إلى التحول الثاني وهو تأخير معمول الأول (النار)، وتشير الأسهم إلى حركة بعض المركبات. أما (٠) فتشير هنا إلى أن العنصر يجوز حذفه فيخلو مكانه. وأما القوسان ( ) فيشيران إلى أن ما بينهما مفهوم متصور وليس منطوقا.

وحتى يصلح المعمول المؤخر (النار) للتنازع فيه، فلابد من أن يخرج خطه من أعلى عقدة انبثقت منها المركبات المتنازعة فيه. هذه المركبات هي النابعة من (ج) المنبثقة من أعلى عقدة (وهي الموسومة بـ (ج) العليا).

وهكذا، فقد كان تأخير المعمول الظاهر أساسيا لبناء صيغة التنازع في هذا الشاهد ــ وما شاكله ــ من قبل أن تقديم العامل الثاني فيه ليس في مكنتنا. وبناء على هذا تكون جملة التنازع التي قدمها (٣ ــ ٢١) مكونة من جملتين ــ بينهما رابط ــ ومن مركب اسمي ممثل للمفعول به المتنازع فيه، كما يوضح المشجر التالي:

(٣ ــ ٢٤)

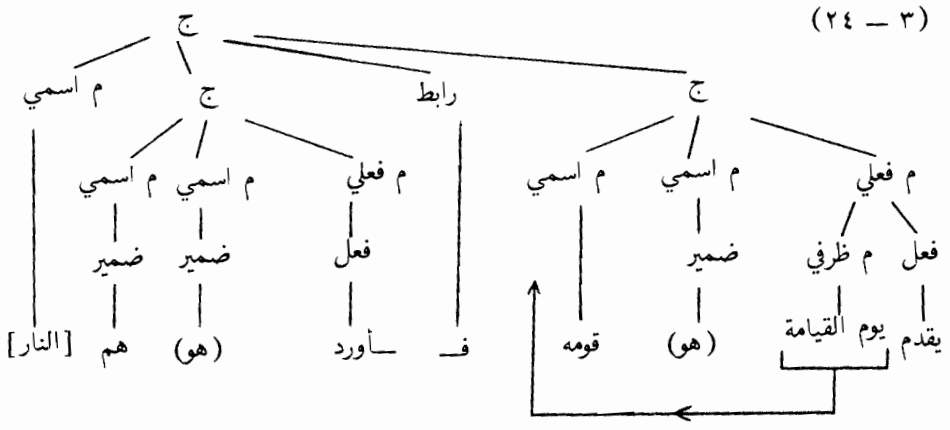

حيث يوضح السهم حركة المركب الظرفي، تأخيرا، بعد المركب الاسمي (قومه)، كما يوضح القوسان ( ) أن ما بينهما مفهوم غير منطوق. أما الحاصرتان [ ] فتشيران إلى أن ما بينهما هو العنصر المتنازع فيه.

٣ ــ ١ ــ ٣. والحق أنه ليس كل شاهد قال النحاة بالتنازع فيه هو كذلك، فقد يحتاج بعض الشواهد منا إلى إمعان نظر وتحليل، وإلى كشف إمكان مجيء المعمول متنازعا فيه.

هذا، وقد ظهر لنا ــ مما سبق تحليله ــ أن المعمول الظاهر يجب أن يكون صالحا لتنازع العوامل فيه بصلاحه لتسلطها عليه على جهة واحدة. وظهر كذلك وجوب مجيء العوامل متساوية في مراتبها من حيث كانت منبثقة من عقدة واحدة أو من أكثر من واحدة مع التساوي في طبيعة المركب الذي يتألف منه كل من تلك العوامل.

بناء على هذا فلنتأمل الشاهد التالي الذي احتج به بعض النحاة (الاشموني جـ ٢، بدون تاريخ: ١٠٠) على التنازع بين الفعل والمصدر:

(٣ ــ ٢٥) لقد علمت أولى المغيرة أنني لقيت فلم أنكُل عن الضَّربِ مِسْمَعا(٢٦)

إذ يرى هؤلاء النحاة أن كلا من (لقيت) والمصدر المعرف (الضرب) مسلَّط على مسمع يطلبه على جهة مطابقة لطلب الآخر.

ولو رحنا نحلل الجزء الذي يعنينا في هذا البيت ــ على ضوء أن الرواية هي (لَقِيتُ) أو (لَحِقْتُ)ــ لكانت بنيته العميقة كالتالي:

(٣ ــ ٢٦) ج (ج١ [لقيت (مسمعا)] ط [فــ] ج٢ [لم أنكل عن الضرب (مسمعا)])، وهذا يظهر لنا أن الخطوة السابقة على الحركة المؤدية إلى بناء صيغة التنازع

(ألا وهي حذف معمول الثاني) غير ممكنة، إذ لا يجوز لنا أن نحذف (مسمعا) الثاني أو ضميره ــ إن كان أضمر له. ذلك أن حذف انقطاع التسلسل هو الذي يعنينا، إذ يكون المحذوف مع عامله مساويين للمستغنى به مع عامله في رتبة التركيب. حقا يجوز حذف (مسمع) الثاني بدلالة المعنى العام، لكن الحذف الذي يعقبه تقديم أو تأخير يبنى به التنازع لابدّ فيه من تساوي رتبتي المحذوف والمستغنى به.

والحاصل أن (مسمعا) الثاني معمول لعامل هو عنصر من عناصر المركب المتعلق بالفعل المساوي للعامل الأول في مرتبته، أي أن (مسمعا) الثاني غير مساو (مسمعا) الأول من حيث كان الثاني معمولا لأحد متعلقات الفعل، وكان الأول معمولا للفعل نفسه. إن ملاحظة المنبع الذي انبثق منه كل من المعمول وعامله في شقي الجملة يظهر الفارق الشاسع في الرتبة عند تأمل البنية العميقة التي يرشد إليها المعنى التفسيري، هكذا:

(٣ ــ ٢٧)

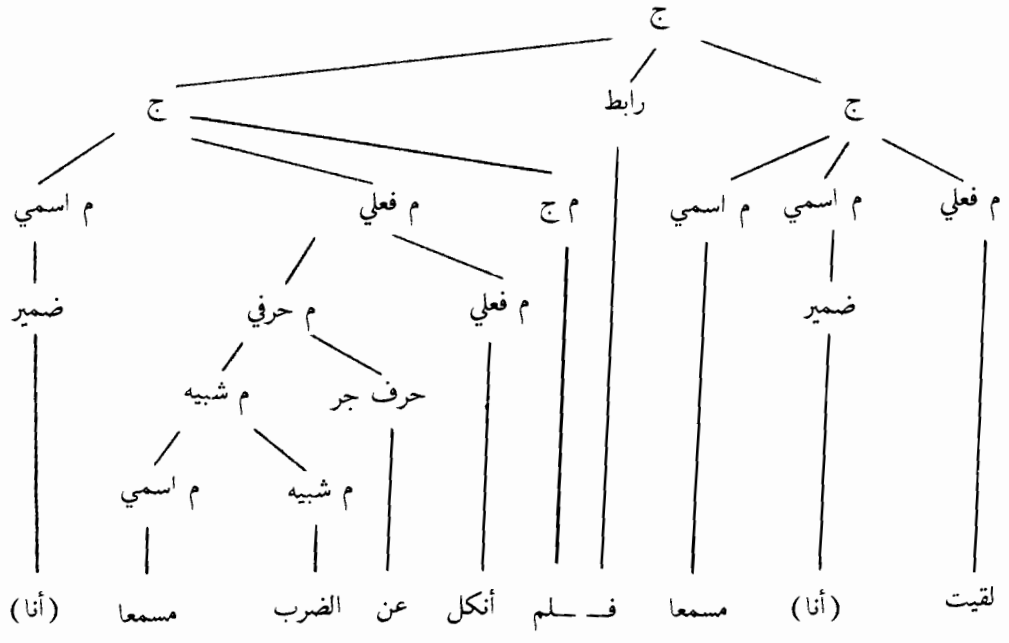

فإذا ما لاحظنا المنبع الذي يخرج منه كل من (مسمع) الأول والثاني، تبين لنا الفرق المشار إليه. وبالتالي كان الحذف غير ممكن، وكان التنازع في أحدهما غير ممكن بالتبع، إذ من الخطى الأساسية في بناء التنازع أن يتحول معمول الأول ــ بعد حذف معمول الثاني ــ

ليصير أحد مركبات أعلى عقدة ينتمي إليها المتنازعان، لا واحدا من مركبات عقدة هي فرع عن عقدة أعلى.

ولما كان العاملان اللذان يظن أنهما متنازعان في الشاهد (٣ ــ ٢٥) غير متساويين في الرتبة ضمن جملتيهما، ولما كان معمولاهما بالتالي غير متطابقين كذلك في الرتبة فإن مثل التحول المشار إليه (أي تحول معمول الأول ليكون مركبا رئيسا يخرج خطه من (ج) العليا) غير جائز ولا معنى له.

أما مجيء الشاهد متضمنا لما يظن أنه صيغة تنازع، فيكون الخروج من مثله بأحد أمور ثلاثة:

١ ــ إذا كنا نقبل برواية الشاهد (لقيت) أو (لحقت) على أنها صحيحة، فلابد من أن نقبل برفض بعض النحاة (البغدادي، جـ ٣، ١٢٩٩ هـ: ٤٤٠) إعمال المصدر المعرف باللام. هذا على الرغم من أن المعنى يُفهم إعمال كل من (لقيت) أو (لحقت) ــ من ناحية ــ والضرب ــ من ناحية اخرى ــ في (مسمع). فإذا ما قبلنا بهذا الرأي فلا تنازع.

٢ ــ أن نقبل الرواية (البغدادي جـ ٣، ١٢٩٩، هـ: ٤٤٠) التي تضع في مكان (لقيت) أو (لحقت) (كررت) غير العامل في (مسمع) فلا يكون هناك تنازع.

٣ ــ أما إذا كان أحدنا يصّر على الأخذ برواية كل من (لقيت) و (لحقت)، فإنني لا أجد حرجا من القول بأن الشاعر لم يكن قادرا على إخراج البيت على نحو أصولي.

٣ ــ ٢ أما الآن فلنتأمل الشاهد القرآني التالي:

(٣ ــ ٢٨) اتوني أفرغ عليه قطرا (سورة الكهف: آية ٩٦).

يخلو هذا الشاهد ــ كما يلاحظ ــ من أسلوب العطف، وقد علّق فيه العامل الثاني (أفرغ) على العامل الأول تعليقا شرطيا (٢٧). وهذا النوع من التعليق هو بحد ذاته وسيلة من وسائل الربط بين عاملين تنازعا في معمول واحد. كما أن إيلاء المعلَّق عليه المعلَّق هو نفسه النظام الخطي الذي يتبعه أسلوب التعليق الشرطي في بنيته الأصلية.

ولو ذهبنا ــ على أية حال ــ نتفحص المعنى التفسيري، لوجدنا أن العامل الاول فيه يطلب معمولا مطابقا للمعمول الظاهر في الآية. ولو أخذنا نحلل الآية لألفينا التحليل لا يختلف في كثير عما قلناه سابقا في الشواهد التي تضمنت عطفا.

مهما يكن، فإن المعنى التفسيري يكشف أن البنية العميقة تمثل جملة كبرى مؤلفة من

جملتين معلقة ثانيتهما على أولاهما تعليقا شرطيا يمثل رابطا غير ظاهر، وعليه، فإنه يمكن لنا أن نعيد كتابة الشاهد كما يلي:

(٣ ــ ٢٩) ج [ج ش [آتوني (قطرا)] ج جـ [افرغ عليه (قطرا)]].
حيث يشير (ج ش) إلى جملة الشرط، و (ج جـ) إلى جملة الجزاء (الجواب).

ولابراز رتبة كل من المعمولات والعوامل، يجمل بنا تأمل المشجر التالي:
(٣ ــ ٣٠)

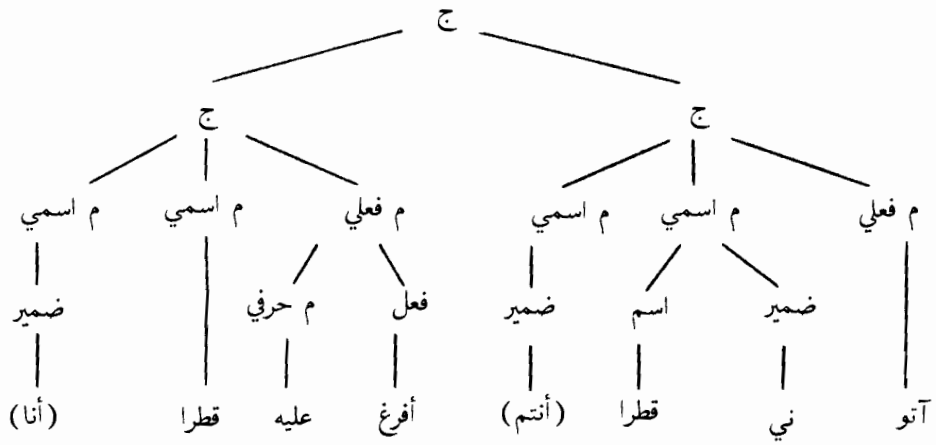

هذا المشجر يبين أن كلا من العاملين ــ من ناحية ــ ومعموليهما (قطرا) مكررا ــ من ناحية أخرى ــ يمثل رتبة مساوية رتبة قرينه. وهكذا يغدو الطريق ممهداً لبناء صيغة التنازع، إذ لا مناص ــ بعد حذف معمول الثاني ــ من تحرك معمول الأول ليقع في نهاية الجملة، ثم ارتفاعه ليمثل واحدا من خطوط العقدة العليا. السبب في هذا أنه لا يمكن جعل العاملين مركبين لجملة واحدة عن طريق إلغاء الجملتين الصغريين، لا يمكن هذا من حيث كانت الثانية معلقة على الأولى فلكل استقلالها. بناء على هذا القول بتأخر معمول الأول لا بتقدم العامل الثاني. ولابراز حركة معمول الأول وقيام التنازع فيه، يحسن تأمل المشجر التالي:

(٣ ــ ٣١)

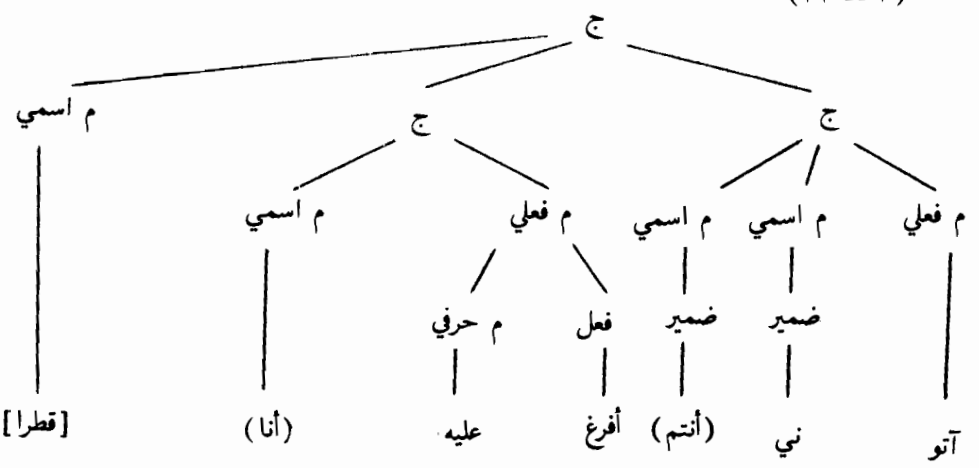

وبهذا لا نكاد نجد فرقاً حقيقاً بين هذا الشاهد ــ بعد تحليله ــ وشواهد التنازع الأخرى التي تحدثنا عنها متضمنة عطفاً. ومع هذا، فليس هناك من بأس لو تأملنا الشاهد التالي الذي خلا من ربط العطف:

(٣ ــ ٣٢) فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب (سورة آل عمران: آية ٣٩).

حيث نجد أن كلا من (القيام) و (الصلاة) كان يتم في المحراب، وبالتالي فإن مركب (في المحراب) الوارد في الشاهد متعلق ــ في الواقع ــ بكلا العاملين: (قائم) و (يصلي). هذا المعنى التفسيري يرشد إذاً إلى أن بنيته العميقة تكون كالتالي:

(٣ ــ ٣٣) ج [ج١ [فنادته الملائكة ط حالي [و] ج٢ [هو قائم (في المحراب) يصلي (في المحراب)]].

فإذا ما أردنا التأكد من أن تطابق مراتب العوامل ــ من ناحية ــ ومراتب معمولاتها ــ من ناحية أخرى ــ متوافر في بناء التنازع في الشاهد، أفادنا أن نتأمل المشجر التمثيلي التالي:

(٣٤ ــ ٣)

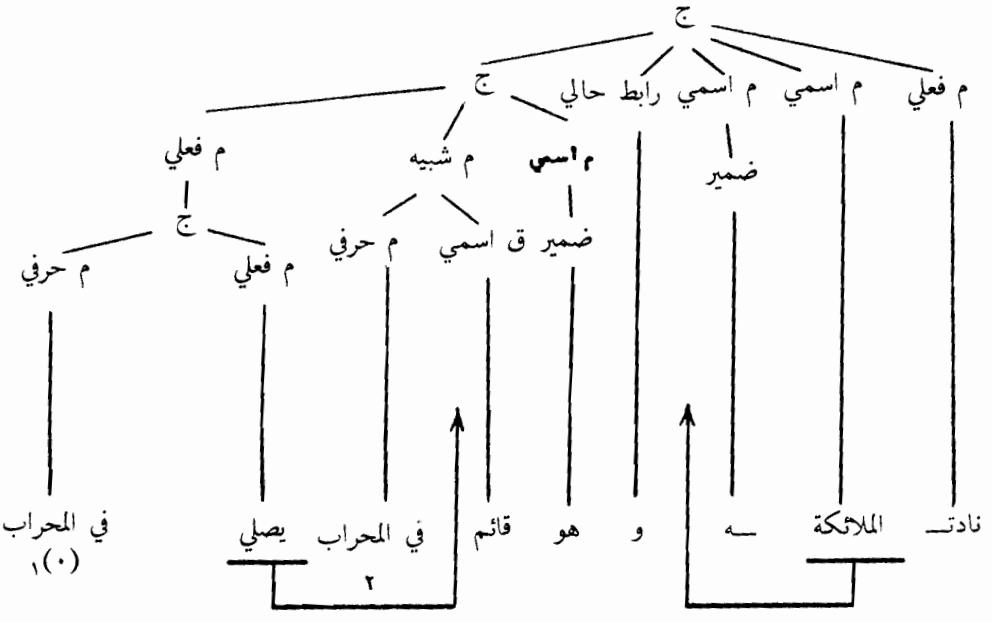

حيث يشير السهم (في يمين المشجر) إلى حركة تأخر الفاعل (الملائكة)، وق اسمي (ترمز إلى) مشتق اسمي، (٠) (ترمز إلى) الخطوة الأولى (الحذف)، و يشير السهم المرموز له بـ (٢) إلى الخطوة التالية (وهي حركة تقديم).

من الواضح ــ بعد التأمل في هذا المشجر ــ أن كلا من العاملين المتنازعين يمثل عنصراً في مركب منتم إلى المركز نفسه الذي ينتمي إليه المركب الآخر. ومن الواضح كذلك أن كلا من المعمولين مطلوب لعامله على جهة واحدة، ومطابق الآخر في رتبته. وهكذا يكون الطريق ممهداً لبناء صيغة التنازع، فيتم حذف معمول الثاني، ثم تقديم هذا العامل الثاني جهة الأول، إذ لا مانع من تقديمه. ثم يؤخر معمول الثاني ليصبح مركباً رئيساً من مركبات أعلى عقدة ينتمي إليها العاملان المتنازعان. والمشجر التالي يظهر بناء التنازع بعد تمامه:

(٣ ــ ٣٥)

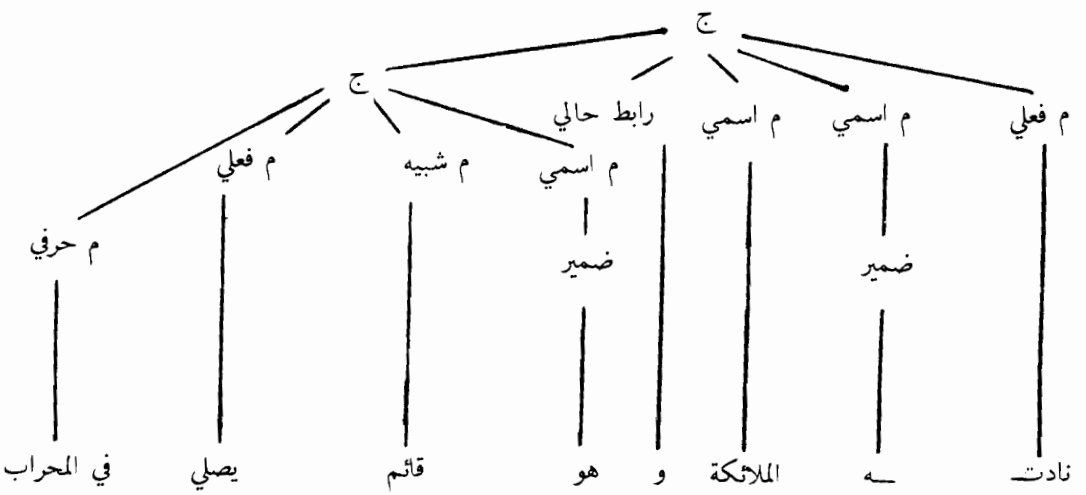

٣ ــ ٣ . هكذا يتبين أنه ــ سواءاً تضمنت الجملة عطفاً أم لم تتضمن ــ فإن صيغة التنازع تتم استناداً إلى الإجراءين التاليين :

ق ٣/ أ إذا لم يوجد ــ من الناحية التركيبية ــ ما يحول دون تقديم العامل الثاني جهة الأول ليؤلفا معا امتداداً ، فتقدمه على هذا النحو لازم ، و يظهر معمول الأول في نهاية الكلام المعنيّ بالتنازع ــ سواء أكان الجملة الكبرى أم أحد فروعها ــ بعد أن يكون معمول الثاني قد تم حذفه ، و يصير هذا المعمول المتبقي أحد المركبات الرئيسة في الكلام ذى العلاقة .

ق٣ /ب وإذا وجد ما يمنع من تقدم العامل الثاني ، اكتفي بتأخير معمول العامل الأول حتى نهاية التركيب ذى العلاقة ليصير واحداً من مكوناته الرئيسة .

ويمكن إيضاح كل من الخطوتين السابقتين على الترتيب ــ كما يلي :

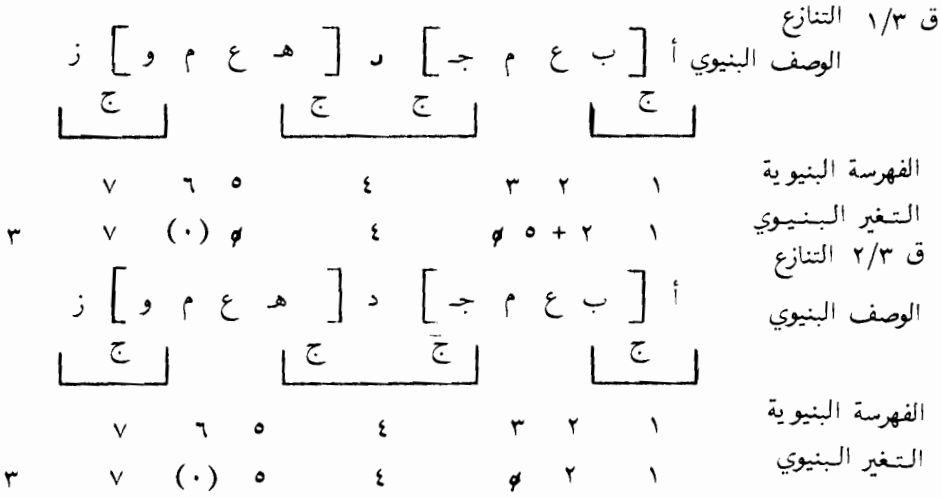

حيث ٣ = ٦، ع = عامل، م = معمول، أ، ب، جـ، د، هـ، و، ز = عناصر محتملة.

ø = مكان خال بعد حركة، (٠) = مكان خال بعد حذف.

وهنا يلاحظ أن تحرك العنصر (٥) وحذف العنصر (٦) ــ في الصيغة الأولى (ق ١/٣) ــ يعني أن الجملة الثانية لم تعد قائمة. كما يلاحظ أن الجملة الثانية ــ التي تتضمن العامل الثاني في الصيغة الثانية (ق ٢/٣) ــ ظلت قائمة على الرغم من حذف معمول عاملها (٦).

وبهذا يمكن أن نصوغ قاعدة ظاهرة التنازع كما يلي:

ق ٤ **ظاهرة التنازع**

يجوز أن يتسلط أكثر من عامل على معمول ظاهر واحد.

١ ــ إذا كان معمول كلّ ــ في البنية الأصلية ــ يطابق معمول الآخر، وليس هناك ما يمنع من حذف المعمولات غير الأول.

٢ ــ إذا كان كلّ من العوامل يطلب معموله على جهة واحدة من العمل.

٣ ــ إذا لم يكن التركيب مؤلفا من اسمين معطوف أحدهما على الآخر، وبعدهما عنصر يصلح أن يكون مسندا لأحدهما فقط.

٣ــ٣ــ١. وإذا ما تم الأخذ بصيغة التنازع السابقة بشروطها، وأهملت معظم أفكار النحاة في هذا الجانب ــ وعلى الأخص فكرة الإضمار ــ فإن بعض الأساليب التي رفض النحاة قيام التنازع فيها ستغدو صالحة لذلك كالتمييز والحال. فقد منع جمهور النحاة

(الأشموني جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٨ ــ ١٠٩)، (الصبان، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٨)، تنازع العوامل فيهما من قبل أن تنكير كل منهما، والإضمار في العوامل المهملة لكل من الحال والتمييز ينافيان التنكير الواجب لهما.

بسقوط فكرة الإضمار في هذا الباب ــ كما سبق الايضاح ــ يكون من الممكن قيام التنازع في أي منهما. وعلى الرغم من عدم وجود شواهد موثقة على ما نقول، فإن القياس يقضي بجواز التنازع في التمييز والحال في مثل:

(٣ ــ ٣٦) اشتريت وبعت أثوابا **حريرا**

(٣ ــ ٣٧) زرني أزرك **راغبا**

على الترتيب.

وإذ ثبت أن مفهوم التنازع هو كما أوضحنا، فإن رفض النحاة قيامه في المحصور (الأشموني، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٨)، (الصبان، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٨ ــ ١٠٩)، غير سليم، ذلك أن رفضهم قام على أساس فكرة الإضمار في العامل المهمل بزعمهم: فإن أضمر فيه بدون (إلّا) انعكس المراد ــ من الإثبات على وجه الحصر ــ إلى النفي، وإن أضمر فيه مع (إلّا) ثم حذف الضمير معها لم يجوزه بعضهم، وإذا لم يحذف فهو خلاف المسموع. قام الرفض إذاً على غير أساس متين، فالإضمار ــ على شرط النحاة ــ مرفوض في التنازع. هذا علاوة على عدم أصوليته إذا ما تم فيما سمي بالمهمل في مثل:

(٣ ــ ٣٨) ما أرّق ولا أسقم نفسي الاّ الحسان،

بأن يقال:

(٣ ــ ٣٩) ما أرّق آلا هن ولا أسقم نفسي آلا الحسان.

إذ يكون الضمير (هن) قد عاد على مفسِّر متأخر في اللفظ والرتبة، وهذا مخالف لطبيعة ظاهرة استخدام الضمائر.

اما الشاهد الذي يذكره الصبّان (الصبان، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٩) في هذا السياق، فهو التالي:

(٣ ــ ٤٠) ما صاب قلبي وأضناه وتيّمه آلا كواعبُ من ذُهل بن شيبانا

إذ أخذ النحاة يتأولون البيت لتأييد القول بعدم التنازع في المحصور فيه (أي بعد أداة الحصر) وهو هنا (كواعب)، فقد قالوا بحذف (الاّ كواعب) من العوامل الأخرى غير (تيمه).

الحق أنه ليس هناك أيسر من تصور التنازع في أسلوب الحصر ــ كما في المثال (٣ ــ

٣٨) . غير أنه على الرغم من قولنا بالتنازع في أسلوب الحصر، فإن الشاهد الشعري السابق يحتاج منا إلى إمعان نظر لنتبين أصولية التنازع فيه .

لو أننا أخذنا في الحسبان أن كل استثناء يتضمن دائما مستثنى منه ــ قد يستغنى عنه أحيانا ــ ومستثنى مطروحا من المستثنى منه، لكان المشجر التالي موضحا بنية الآية العميقة التي يهدى إليها المعنى التفسيري :

(٣ ــ ٤١)

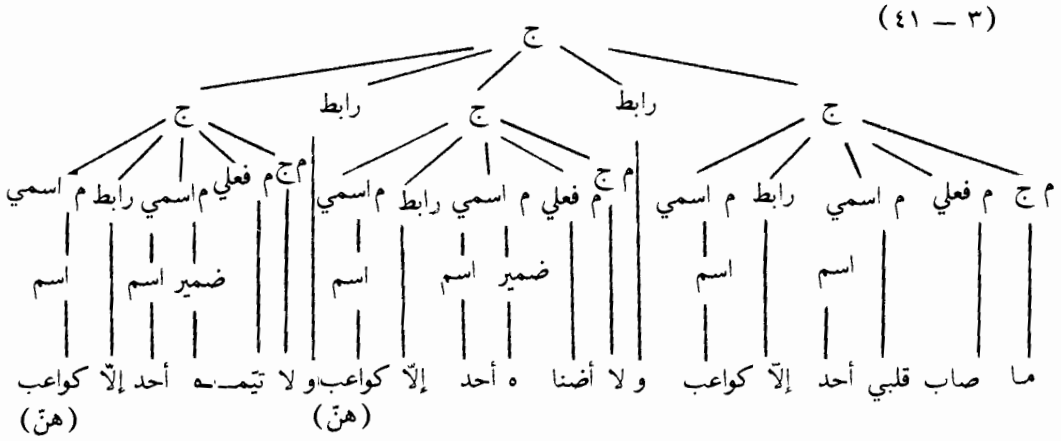

استنادا إلى هذه البنية العميقة، وكذلك إلى ما تبرزه البنية الظاهرة، يمكن القول بأنه قد تم حذف المستثنى منه (أحد) من الجمل الفرعية جميعها، إذ تجيز العربية حذف مثله لدلالة المعنى العام عليه(٢٨)، كما تم حذف بعض العناصر ــ التي يفترض أنها واقعة في الجمل المعطوفة ــ وهي (الاّ) والمستثنى بعدها، سواء أكان اسما ظاهرا وهو (كواعب) أم ضميرا واقعا موقعه مثل (هن).

ولما كان المتنازع فيه (الاّ كواعب) يجب أن ينبع من أعلى عقدة تتفرع منها العوامل المتنازعة، وحتى يمكن تمثيل صيغة التنازع في هذا الشاهد، فإنه لا بدّ أن تختفي الجمل المتفرعة عن العقدة العليا (ج)، وأن تتفرع ــ بالتالي ــ العوامل من جهة، ومعمولاتها الظاهرة (أقصد : قلبي وما أضمر له بعد ذلك) من جهة أخرى من العقدة العليا كذلك.

قد يقال : لم لا تبقى العقد الفرعية المرموز لها بـ (ج) التابعة من (ج) العليا، وتبقى المفعولات على أنها مركبات اسمية متفرعة عن الجمل الصغرى، بالإضافة إلى المركبات الفعلية، في حين ينتقل المركب المتنازع فيه ليخرج من (ج) العليا ؟

لا يقال ذلك، لأن مثل هذا التصور غير صحيح في التحليل، فالجمل الصغرى تكون بهذا مؤلفة من مركب فعلي ومركب اسمي ممثل للمفعول به، بينما لا نجد المركب الرئيس الأول (المسند إليه) الذي به وبالمسند تقوم الجملة أساسا. أما المشجر التالي فيوضح عدم صحة مثل هذا التساؤل:

(٣ ــ ٤٢)

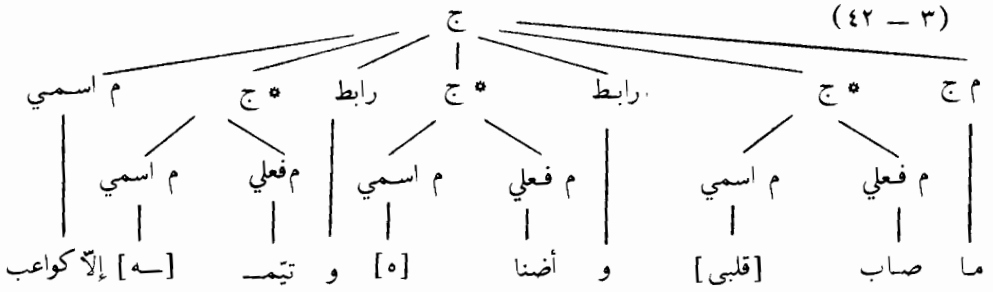

حيث تمثل المركبات الاسمية ــ في البنى الفرعية الموسومة بـ (ج) ــ المفعولات ــ وتشير (*) إلى عدم أصولية مثل هذه الجمل.

وبناء على القول بعدم أصولية هذه الجمل التي تظهر متفرعة من (ج) العليا، وجب أن ينبثق كل من المركبات الفعلية ــ كما سبق القول ــ ومعمولاتها المفاعيل وكذلك المعمول الفاعل (المتنازع فيه) من العقدة العليا، هكذا:

(٣ ــ ٤٣)

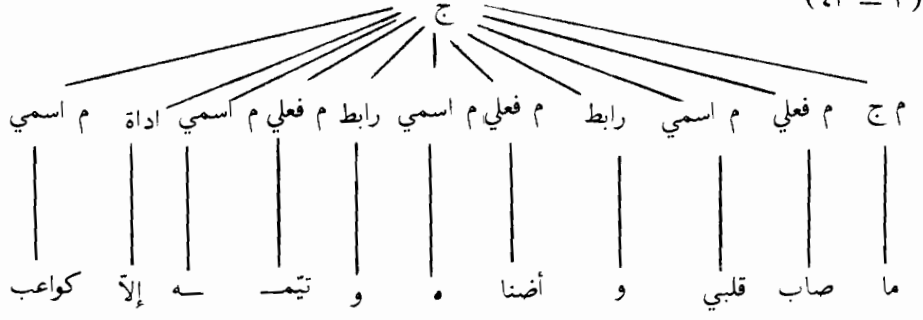

وعلى الرغم من أن الشاهد (٣ ــ ٤٠) مجهول القائل، فإن التحليل يظهر بوضوح أن التنازع صالح لأن يقع في المحصور فيه.

٣ ــ ٤. سبقت الإشارة إلى أن النحاة جعلوا من الإضمار ــ كما يفهمونه في التنازع ــ فيما سموه العامل المهمل أحد أركان هذه الظاهرة. وتقدم كذلك بيان أن الإضمار يعني

في حقيقته إلغاء التنازع القائم بين عاملين. ولقد جعل النحاة الشواهد التي تضمنت ضمائر دليلهم على القول بإعمال الأول وإهمال الثاني، أو العكس، حسب موقع الضمير في تلك الشواهد.

لا شك في أننا أبدينا قدراً من الاهتمام في بيان أن معنى تنازع عاملين هو عدم خلوص المعمول الظاهر لأحدهما. وبناء على هذا، فإن الشواهد التالية ــ سواء منها ما أعمل فيه الثاني أو أعمل الأول ــ تخرج من نطاق البحث الذي تضطلع به هذه الدراسة، إذ أن العامل الآخر فيها (أي ما يسمى بالمهمل) قد أعمل في ضمير المعمول الظاهر، وهذا يعني أن كلا من العاملين منشغل بمعمول منطوق به ــ بصرف النظر عن مجيء الإضمار على السنن المعروف أو على ما يخالفه، فلا تنازع بالتالي بينهما على الظاهر. هذه الشواهد هي:

(٣ ــ ٤٤)

أ ــ جَفَوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليليَ مهملُ

(الأشموني، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٤)، (العيني، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٤)، (السيوطي، جـ٥، ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠: ١٤٠)

ب ــ خالفاني ولم أخالف خليليّ ولا خير في خلاف الخليل

(السيوطي، جـ٥، ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠: ١٤٠)، (الشنقيطي، جـ٢، ١٣٢٨ هـ: ١٤٣)

جـ ــ هَوِينَني وهَوِيت الغانيات إلى أنْ شِبت فانصَرَفت عنهن آمالي

(الأشموني، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٤)

د ــ هَوينني وهَويت الخَرَّدَ العُرُبا

(السيوطي، جـ٥، ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠: ١٤٠) (الشنقيطي، جـ٢، ١٣٢٨ هـ: ١٤٣)

هـ ــ إذا كنت ترضيه و يرضيك صاحب جهارا، فكن في الغيب أحفظ للودّ

(الأشموني، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٥)

و ــ كساكَ ولم تستكسه فاشكُرَنْ له أخٌ لك يعطيك الجزيل وناصر

(الأشموني، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٢)

ز ــ وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يقتدننا الخُرُد الخدالا

(سيبويه، جـ١، ١٩٧٧ ــ ١٩٨٣: ٧٨)

هذا علاوة على أن الشواهد الستة الأولى مجهولة النسبة ــ وجهلنا بقائليها يلقي ظلالا من الشك حولها ــ والصنعة والتعمل باديان فيها. أما السابع، فعلى الرغم من أنه منسوب، فإن هذه النسبة متعددة، وإذا تعددت النسبة ولم يكن في مكنتنا ترجيح جهة من جهاتها كان التوقف عن الاحتجاج بالشاهد أسلم وأصلح للقواعد (٢٩). يضاف إلى هذا ما في البيت من ركّة في الصياغة، إذ ــ لأجل روي الشعر ــ أُخر معمول الفعل (نرى) (وهو الخرد الخدالا)، وقدّم الظرف (عصورا) ــ متعلق الفعل الثاني (يقتدننا)، وهذا جعل النحاة يظنون أن البيت من باب التنازع، بينما الترتيب الدّال هو:

(ونرى الخرد الخدال يقتدننا بها عصورا)

أما الآن، فلنتأمل الشاهد التالي:

(٣ ــ ٤٥)

جيء ثم حالف وقف بالقوم انهمُ لمن أجاروا ذوو عزّ بلا هون

(الأشموني، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٢)

انه ــ كما يلاحظ ــ لا يوفّي بما اشترطناه ــ على عكس النحاة القدماء ــ من اتحاد العوامل المتنازعة في العمل المطلوب لها من المعمول الظاهر المتنازع فيه، إذ يطلب كل من العامل الأول والثاني المعمول الظاهر (القوم) مفعولا به مباشرا، بينما يطلبه الثالث (قف) مفعولا غير مباشر. ولما كان الشرط السابق ــ الذي تؤيده الشواهد الموثقة ــ لا يوفّي به الشاهد (٣ ــ ٤٥)، فإننا نقصيه من سياق البحث. هذا علاوة على كونه مجهول النسبة.

أما الشواهد التالية، فهي بحاجة إلى بعض تأمل:

(٣ ــ ٤٦)

أ ــ وكُمتاً مدماةً كأنَّ متونها جرى فوقها واستشعرَت لونَ مُذْهب

(الأشموني، جزء ٢، بدون تاريخ: ١١٤)

ب ــ تعالوا يستغفر لكم رسول الله

(سورة المنافقون: آية ٥)

جـ ــ ولكنّ نِصفا لو سبَبْتُ وسبَّني بنو عبد شمس من مناف وهاشم
(سيبويه، جـ ١، ١٩٧٧ ــ ١٩٨٣ : ٧٧)

هذه الشواهد تعارض بوضوح ما توصلنا إليه من قواعد ظاهرة التنازع وشروطها ــ وعلى الأخصّ ما قلناه من ضرورة اتحاد عمل العاملين، فلقد طلب كل عامل من العوامل المتنازعة ــ في الشواهد السابقة ــ المعمول الظاهر على جهة مختلفة.

أما الأول (٣ ــ ٤٦/أ)، فإن أحدا لا يستطيع أن يجزم بوجود الإضمار ــ على شرط النحاة ــ في الفعل (جرى) المهمل ــ كما يقولون. وعلى الرغم من صحة نسبة الشاهد إلى طفيل الغنوي (الغنوي، ١٩٢٧ : ٧)، فإن جزء البيت الشاهد يبرز لنا واضح الركّة ــ إذا افترضنا أن (جرى) من غير فاعل مضمر، ولو افترضنا الإضمار ــ على شرط النحاة ــ فهو إضمار لمفسّر متأخر اللفظ والرتبة ــ وتلك مخالفة ــ ومثل هذا الإضمار يلغي القول بالتنازع.

أما ركاكة البيت فآتية من أن الشاهد لا يكاد يُبين أن ما جرى فوق متونها هو (لون مذهب) بسبب من هذا الفصل بالعطف بين الفعل ومعموله، وبسبب من العمل المختلف المطلوب لكل من العاملين: (جرى) و (استشعرت)، وبهذا يبدو الشاهد غير قادر على الاستمرار في معارضة قواعد التنازع وشروطه.

أما الآية، فليس هناك ما يجزم بأن (رسول الله) هو المعمول المطلوب الإتيان إليه، فلطالما استخدم هذا الأسلوب (تعال) من غير إشارة إلى المكان أو الشخص المطلوب الإتيان إليه. بعبارة أخرى، إن المدعوّ إليه هنا غير معّين، فقد يكون (الينا) أو (هنا) أو غير ذلك، وبالتالي يمكن ــ على نحو يرضاه الاستخدام اللغوي ــ أن لا يكون المعمول (رسول الله) مطلوبا للفعل (تعالوا)؛ وبهذا نحمي قاعدة التنازع من غير اعتساف في عرض القواعد على الشاهد.

وأما الشاهد (٣ ــ ٤٦/جـ) وهو بيت الفرزدق (الفرزدق، ١٣٥٤ هـ : ٨٤٤)، فإنه يقف وحيدا أو يكاد في سياق التدليل على ما يقول به البصريون من حيث إعمال الثاني ترجيحا، وجواز اختلاف العمل المطلوب لكل من العاملين. لكن، هل من المقبول التخلّي عن القواعد والشروط التي تنطق بها الشواهد العديدة التي اقتبسنا بعضها فيما مضى من نظر؟؟ لو فعلنا ذلك لما كان في الحق أمرا محمودا في سياق ما تقدم من حديث.

٣ ــ ٥ على الرغم من أن العربية قبلت أن يكون مثل:

(٣ ــ ٤٧) نــام واستيقظ محمد

من التنازع ــ كما أوضحنا مفهومه، فإنها لم تنظر إلى مثل قولنا:

(٣ ــ ٤٨) محمد وأحمد لعب

على أنه أصولي، وبالتالي كان مثله غير داخل في هذه الظاهرة على الرغم من أنه ليس هناك كبير فرق بين المثالين. كل ما في الأمر أن (محمدا وأحمد) في الثاني تنازعا في العامل (لعب) بينما تنازع عاملان معمولاً ظاهراً في المثال الأول. لقد كانت وسيلة العربية في قبول اجتماع اسمين ــ قبل فعل واحد أسند مثله إلى كل منهما في البنية العميقة ــ أن جعلت الفعل (لعب) مثلا يتحمل علامة تشير إلى عدد المسند إليه ــ وأحيانا إلى جنسه، وعليه فإن من الواجب أن نقول:

(٣ ــ ٤٩) محمد وأحمد لعبا.

وقد كان من المتوقع ــ منطقيا ــ أن ترفض اللغة أمثلة مشبهة (٣ ــ ٤٨)، ولكن مع بعض اختلاف، حين يكون المسند (الخبر) وصفا غير متحمل علامة تدل على العدد مثل:

(٣ ــ ٥٠) عبدالله وخالد غريب.

وإذا علمنا أن بعض المشتقات تعمل عمل الأفعال طبقا لما تنطق به المادة اللغوية. لكننا، على الرغم من التوقع، نجد ــ فيما يرويه النحاة ــ شواهد تَظهر مناقضة لهذا التصرف المعروف في العربية مثل:

(٣ ــ ٥١)

أ ــ اني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبــى فــكــان وكــنــت غير غــدور
(سيبويه، جـ ١، ١٩٧٧ ــ ١٩٨٣: ٧٦)

ب ــ فمن يك أمسى بالمدينة رحله فــإنــي وقــيــارا بــهــا لــغــريــب
(سيبويه، جـ ١، ١٩٧٧ ــ ١٩٨٣: ٧٥)

جـ ــ رماني بأمر كنت منه ووالدي بــريــئــا، ومــن أجــل الــطــوى رمــاني
(سيبويه، جـ ١، ١٩٧٧ ــ ١٩٨٣: ٧٥)

د ــ ويا قبر معن كيف واريت جوده وقــد كــان مــنــه الــبَرّ والبحر مترعا
(المرزوقي، ١٩٦٨: ٩٣٦)

في هذه الشواهد الأربعة جاءت الأخبار: (غير غدور، ولغريب، وبريئا، ومترعا) ــ على الترتيب ــ مفردة على الرغم من أن كل واحد منها مسبوق بمسند إليه غير مفرد في مجموعه. وبناء على سنن العربية، فقد كان المتوقع في الأخبار السابقة أن لا تكون خلوا من هذه العلامات، فتكون (غير غدورين، لغريبان، بريئين، مترعين)، على الترتيب.

على أن الشاهد الأول نسب للفرزدق، لكنه غير موجود في ديوانه ولا حتى في ذلك الجزء منه غير موثق النسبة إليه، وهذا يلقي شكا عليه، ويدفعنا إلى تفضيل إقصائه من سياق نقاشنا.

أما الشاهد الثاني (٣ ــ ٥١/ب) فإنه صحيح النسبة (البغدادي، جـ ٤، ١٢٩٩ هـ: ٣٢٧) لضابىء بن الحارث البرجمي. لكن إذا كان الكتاب (٣٠) يرويه بالنصب في (قيار)، فإن الشاهد يروى كذلك بالرفع فيه (البغدادي، جـ ٤، ١٢٩٩ هـ: ٨١ ــ ٣٢٣) فإذا كنا سنأخذ برواية الرفع هذه، فإنها بذلك تؤكد أن الشاعر أراد عطفا مع التقديم، ولم يرد بناء صيغة تنازع، ذلك أن إبقاء المعطوف مرفوعا ــ بخلاف الضمير المتصل بـ (إنَّ)، وهو ما يظنّ خطأً أنه المعطوف عليه ــ يدل على أن مجاورة (قيار) الضمير المنصوب ليست لمنازعته في المعمول الظاهر. وعليه فإن قوله (لغريب) خبر لاسم (إنّ)، وهو الضمير المتصل بها، ومن هنا يكون العطف قد تم قبل اكتمال المعطوف عليه، وهذا بحد ذاته مخالف الأصلَ بوجه عام، كما كان الإخبار بالمفرد عن مثنى ــ مثلا ــ مخالفا بعض أسس الإسناد سالفة الذكر.

أما رواية النصب في (قيار)، فقد حملها بعضهم (سيبويه، جـ ١، ١٩٧٧ ــ ١٩٨٣: ٧٥) على الحذف من الأول لا على التنازع، وعلى أن الخبر للثاني. وحملها آخرون (المرزوقي، ١٩٦٨: ٩٣٦) على تقديم المعطوف وتأخير خبر المعطوف عليه.

ما قيل في الشاهد الثاني قاله النحاة (سيبويه، جـ ١، ١٩٧٧ ــ ١٩٨٣: ٧٥)، (المرزوقي، ١٩٦٨: ٩٣٦) في الشاهد الثالث (٣ ــ ٥١/جـ) الذي تعددت النسبة فيه (٣١)، وفي الرابع (٣ ــ ٥١/د) صحيح النسبة (المرزوقي، ١٩٦٨: ٩٣٦) للحسين بن مطير.

إن ما يدفعنا إلى القول بأن التقديم في هذه الشواهد لم يكن لأجل صوغ بناء التنازع وإنما كان من قبيل تقديم المعطوف قبل اكتمال المعطوف عليه، هو ما جرت عليه العربية من عدها الإسمين المسند إليهما ــ والمرتبطين برابط العطف ــ مركبين يفترض فيما يأتي بعدهما متصلا بهما اتصالَ إسناد ــ مثلا ــ أن يطابقهما في العدد، وأحيانا في الجنس (٣٢). لم يكن السبب ــ في عدم جواز التنازع ــ عدم وجود الضمير في المهمل؛ فعدم الضمير ــ في نظرنا ــ شرط في التنازع، وعليه يكون مثل هذا العطف المخالف للقواعد مما يبحث في باب العطف لا التنازع.

أما الشاهد (٣ ــ ٥١/د) ــ والصحيح النسبة كما أشير ــ فإنه بناء على القول بالتقديم ــ وهو ما نميل إليه ــ واستنادا إلى المعنى التفسيري، فإن بنيته العميقة تكون كالتالي:

(٣ ــ ٥٢) وقد كان البرّ مترعا منه، وقد كان البحر مترعا منه،

و يكون قد حذف من المعطوف (قد) و (كان) و (مترعا) و (منه)، وهي العناصر المتكررة التي تحذف عادة من المعطوف حذف انقطاع تسلسل، ثم طرأ على المتبقي من المعطوف (وهو البحر) تقديمٌ جهة نظيره من المعطوف عليه لا على سبيل التنازع ولكن لضرورة الشعر، وعليه فإن المقدم في التقدير هو حرف العطف الرابط والجملة كلها بعده، على الرغم مما حذف منها، إذ أن (مترعا) ظلت خبرا لـ (كان) حسب. والدليل على هذا ــ مرة أخرى ــ ما جرت عليه العربية من مطابقة بين المسند والمسند إليه في العدد والجنس. ولعل المشجر التالي للجزء المعنيّ من الشاهد الرابع (٣ ــ ٥١/د) يوضح طبيعة العلاقة بين العناصر والمركبات، وطبيعة حركة بعض تلك العناصر في الشواهد الأربعة السابقة كلها.

(٣ ــ ٥٣)

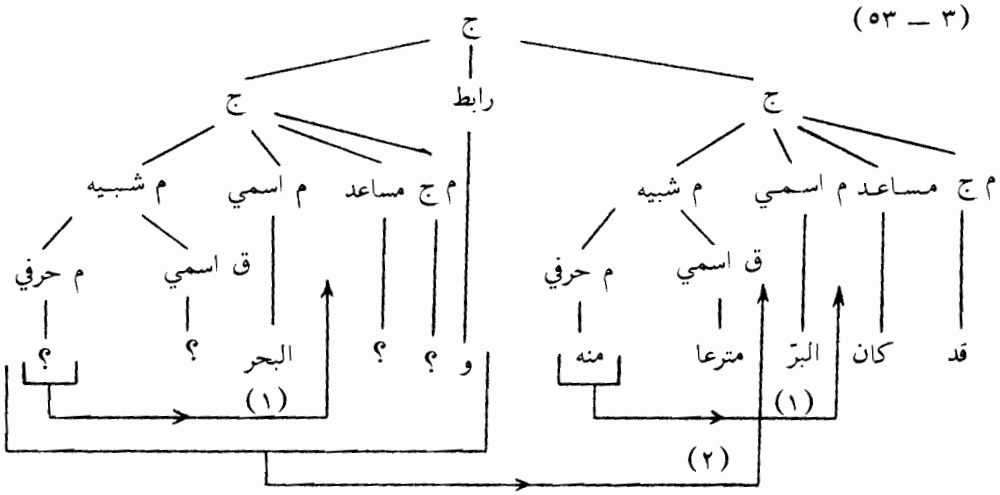

حيث تشير الأسهم المرموز لها بـ (١) إلى حركة تقديم بعض المركبات ضمن الجملة الواحدة، و يشير السهم المرموز له بـ (٢) إلى حركة تقديم الجملة المعطوفة بكاملها، وتشير (؟) إلى المركبات المحذوفة، لتكررها، حذف انقطاع تسلسل.

وهكذا يخرج كل ما ضارع الشواهد الأربعة السابقة من باب التنازع، إذ بابها باب العطف.

٣ ــ ٦. لقد منع جمهور النحاة (الأشموني، جـ٢، بدون تاريخ: ١٠٠) التنازع بين

حرفين في معمول واحد، مبررين هذا بضعف الحرف، وفقد شرط صحة الإضمار فيه من حيث كان الضمير لازم الظهور مع الحرف، في حين يمتنع الإضمار عندهم في الأول إذا أهمل وكان الضمير غير مرفوع.

فكرة الإضمار ــ كما يفهمونها في هذا السياق ــ كانت السبب في منعهم التنازع بين حرفين، وهي فكرة أثبتنا بطلانها.

إن التنازع بين العوامل ــ ومنها الحروف ــ يقوم في حقيقته على الأسس التي سبق إبرازها، فالبنية العميقة تظهر معمولا لكل حرف ــ وكل معمول مطابق للآخر. وعند الحذف، يحذف كل متكرر في حال واحدة فقط هي التمهيد لإجراء التنازع بحيث يعقب الحذف تقديم الحروف الأخرى جهة الأول، وقبل المعمول الظاهر المتبقي لتمتد مؤلفة عناصر متتالية لأجل التنازع. فلو قلنا مثلا:

(٣ ــ ٥٤) سعيد شديد الحركة من البيت وإلى البيت،

فإن بناء التنازع في مثل هذا النوع من العوامل ــ كما أشرنا إلى خطواته قبل قليل ــ يقتضي أن يكون كالتالي:

(٣ ــ ٥٥) سعيد شديد الحركة من وإلى البيت.

هذا الأسلوب في التنازع ــ والذي بدأ يشيع في العربية الفصيحة الحديثة ــ ليس بدعا؛ فطبيعة الظاهرة ــ على الأسس التي تم إيضاحها ــ تفسح مجالا واسعا لمثله، وان لم تَحفظ الروايات نصوصا تتضمن شبيها له. على أنه يجدر أن نلاحظ في هذا السياق أن ما يسمع من بعض أجهزة الإعلام من مثل:

(٣ ــ ٥٦) أيها الوطن المكلل بأكاليل الغار لم ولن نعشقَ سواك

لا يجري على نسق التنازع، ولا نعدّه بالتالي أصوليا.

ولا شك ــ بعد هذا ــ أن قيام تنازع بين أفعال التعجب يقرّه مفهوم التنازع الجديد ــ وإن منعه جمهور النحاة (الأشموني، جـ ٢، بدون تاريخ: ١٠٠)

٣ ــ ٧ وأخيراً، فإن من المعلوم ان جمهور النحاة (٣٣) رفض أن يفصل بين المضاف وما أضيف إليه بعنصر يصلح أن يكون مضافا لما أضيف إليه الأول. بعبارة أخرى، رفضوا تعاور مضافين على مضاف إليه واحد. ومن الشواهد الذي تذكر في هذا السياق:

(٣ ــ ٥٧) أ ــ يا من رأى عارضا أسرّ به بين ذراعي وجبهة الأسد

ب ـ سقى الأرضين الغيثُ سهلَ وحزنَها فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

جـ ـ الاّ بُداهةَ أو عُلالةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارة

لقد عدّ سيبويه (سيبويه جـ ١، ١٩٧٧ ــ ١٩٨٣ : ١٨٠) مثل هذا قائما على التقديم والتأخير (أي تقديم (جبهة) المعطوفة في الشاهد الأول على ما أضيفت إليه كلمة (ذراعي)). غير أن المبرد (المبرد، جـ ٤، ١٣٨٨ هـ: ٢٢٨) رفض مثل هذا النوع من التركيب من قبل أن (جبهة) كان يجب أن تكون مضافة إلى ضمير (الأسد)؛ وبناء على هذا عدّ بعضهم (وجبهة) مقحمة، كما عدها آخرون مضافة إلى ما أضيفت إليه كلمة (ذراعي).

مهما يكن، فإن رفض المبرد السابق يعني رفضه لأن تكون من باب التنازع، ذلك أن البصريين ــ كما سبقت الإشارة ــ يوجبون الإضمار في العامل الثاني إذا أهمل.

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الشواهد لا ترد عند النحاة القدماء ضمن باب التنازع على الرغم من أنها تكاد تنطق بذلك.

كان يكون المبرد محقا ــ في إيجابه إضافة (جبهة) وما ماثلها إلى ضمير ما أضيف إليه الأول ــ لو لم يكن الشاهد مبنيا على أساس التنازع؛ فالضمير المضاف إليه في (وجبهة) ــ على فرض وجوده ــ لا يجوز حذفه بحال لأجل الخلل الذي يسببه الحذف. هذا الضمير يمكن حذفه إذا كان الحذف معقوبا بتقديم المضاف جهة المضاف الأول لإقامة تنازع بينهما.

على أية حال، ان المعنى التفسيري يوضح أن بنية الجزء المعنيّ العميقة من الشاهد الأول كالتالي:
(٣ ــ ٥٨) بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد/ وجبهته.
ولأجل بناء صيغة التنازع يحذف ما أضيفت إليه (جبهة)، ثم تقدم، فتكون النتيجة ما ورد في الشاهد.

ما قيل في الشاهد الأول يقال في الشاهد الثالث. أما الشاهد الثاني (٣ ــ ٥٧/ب)، فإن اتصال (حزن) فيه بالضمير (ها) اتصال إضافة يوهم أن (سهل) هو المقدم وليس (حزن) ــ كما هو المفروض في صياغة بناء التنازع. غير أن الاتجاه الأمامي الذي تسلكه ظاهرة الحذف ــ عموما ــ يجعل المحذوف من المعطوف. فلما قدّم المضاف المعطوف ــ كما يقضي بذلك القياس ــ ليقع بين العامل والمعمول اتصل بالضمير، خاصة إذا علمنا أن معمولي العاملين في بنية ما تحت السطح ضميران متصلان مفسّران بـ (الأرضين). على أن اتصال (حزن) بالضمير ليس من قبيل الانفراد بالعمل فيه، ولكن من قِبَل أن هذا الضمير

لا يكون إلا كذلك متصلا. وبناء على هذا، فإن طرد القاعدة يقتضي أن يكون الضمير (ها) معمولا لكلا المضافين، لا يختص به أحدهما دون الآخر.

خاتمـــــــة

إذا أريد للعوامل أن تتنازع في معمول ظاهر واحد فلا بدّ لهذه العوامل أن تطلب معمولاتها على جهة واحدة فقط، من غير اختلاف في العمل أو، بعبارة أخرى، من غير اختلاف في العلاقة القائمة بين المركبات المتنازعة، من جهة، والمركب المتنازع فيه، من جهة أخرى.

لا بدّ كذلك من أن يكون المعمول المتنازع فيه مطابقا للمعمولات الأخرى المحذوفة في بنية الجملة العميقة.

ليس هناك إضمار في ما سمي العامل المهمل، وليس هناك عامل مهمل، فهذه الدراسة لا تقول بترجيح إعمال أي من العوامل لأنها لا تقول بوجود العامل المهمل، بمعنى أن المعمول المتنازع فيه غير خالص لواحد بعينه من العوامل المتنازعة فيه، إنما هو شركة بينها.

لا تشترط هذه الدراسة تقدم العوامل المتنازعة، فقد تتقدم بعض المعمولات على عواملها والتنازع قائم بينها.

ليس هناك ما يمنع من التنازع في الحال أو التمييز أو المحصور فيه، كما أنه ليس هناك ما يحول دون تنازع الحروف ــ مثلا ــ في مجرور واحد.

بهذا، تكون كل الأسس التي أقام عليها النحاة فهمهم ظاهرة التنازع قد قوضت، وأقيمت مبادىء أخرى مغايرة مقامها.

ثبـــت المصطلحـــات

١ ــ الإضمار

مصطلح نحوي قديم يعني فيما يعنيه استخدام الضمير في موقع الاسم الظاهر.

٢ ــ استخدام الضمير أو التعبير بالضمير Pronominalization

يعني استخدام الضمير في موقع الاسم الظاهر.

٣ ــ الكناية أو الوسيلة الكنائية Anaphora or Anaphorical Device

هي عموما العنصر أو المركب أو الجملة عند الاستخدام لأجل عدم التصريح بالمصطلح الحقيقي لشيء ما .

٤ ــ الامتداد أو التوسع Expansion

يقصد به مد الجملة أو المركب بالعطف أو غيره .

٥ ــ قواعد التركيب الأساسي Grammar (PSG)Base Rules of Phrase Structure

تلك القواعد التي تبين كيفية ربط الكلمات بعضها إلى بعض لإعطاء المعنى العام .

٦ ــ البنية Structure

هي السلسلة التي تتألف من عدد من العناصر أو المركبات المترابطة والتي تسير في اتجاه خطي أمامي .

٧ ــ البنية العميقة Underlying Structure of Deep (D) Structure

هي ما ينتجه تطبيق قواعد التركيب الأساسي .

٨ ــ بنية ما تحت السطح Sub ــ (S) Structure

هي البنية التي تتكون في المرحلة التي تحدث فيها تحولات متعلقة بإعطاء البنية صورتها الصوتية .

٩ ــ البنية السطحية (الظاهرة) Surface Structure

هي التي تظهر بعد إعطائها كل تمثيلاتها الدلالية والتحولية والصوتية .

١٠ ــ الجملة (ج) Sentence (S)

هي تلك السلسلة من الأصوات التي تأتلف في مركبات وتقدم معنى تاما .

١١ ــ المركب (م) Phrase (P)

هو الوحدة التركيبية التي تتألف الجملة منها ومن غيرها معها .

١٢ ــ العنصر Immediate Constituent

هو الوحدة التي يتألف منها ومن غيرها المركب .

١٣ ــ المعنى التفسيري (الحمل على المعنى) Interpretation according to Meaning

تصور التركيب بمراعاة المعنى المراد .

١٤ ــ الحذف Deletion

هو اسقاط أحد عناصر الجملة أو أحد مركباتها .

١٥ ــ الحذف استغناء Deletion according to dispensation

هو اسقاط أحد العناصر أو المركبات لوجود ما يغني عن المحذوف .

١٦ ــ حذف انقطاع التسلسل Gapping

هو الاسقاط الخاص بالعناصر المشتركة (بين المعطوف والمعطوف عليه) من المعطوف .

١٧ ــ العامــل Operative

هو العنصر أو المركب الذي يحدث أثرا إعرابيا في غيره .

١٨ ــ المعمـــول Regimen

العنصر أو المركب الذي يظهر أثر غيره فيه إعرابيا .

١٩ ــ العمــل Government

هو وقوع أثر العامل على المعمول .

٢٠ ــ الإعمــال Governing

هو إحداث الأثر الإعرابي أو تحديد صاحب الأثر الإعرابي .

٢١ ــ التقديــم Fronting

هو تحريك (أو تحرك) عنصر أو مركب أو جملة عكس اتجاه التركيب .

٢٢ ــ التأخيــر Postposing

هو تحريك (أو تحرك) عنصر أو مركب أو جملة باتجاه حركة التركيب .

٢٣ ــ تحولات (تغيرات) Transformations

مصطلح حديث يشير إلى ما يطرأ على البنية العميقة من تغيرات .

٢٤ ــ مركب فعلي (م فعلي) Verb Phrase (VP)

هو البنية التي قد تتضمن أكثر من عنصر، والفعل عنصرها الأساس .

٢٥ ــ مركب اسمي (م اسمي) Noun Phrase (NP)

هو البنية التي قد تتضمن أكثر من عنصر والاسم عنصرها الأساس .

٢٦ ــ مركب ظرفي (م ظرفي) Adverb Phrase (AdvP)

هو البنية التي يكون الظرف أساسها .

٢٧ ــ مركب حرفي (م حرفي) Prepositional Phrase (PreP)

هو البنية التي تتركب من حرف ومن مركب اسمي أو مركب شبيه (بالاسم) .

٢٨ ــ مركب شبيه (م شبيه) Quasi-Verb and Noun Phrase (Q-VNP)

هو البنية التي تتألف من أكثر من عنصر، والمشتق الاسمي أساسها .

٢٩ ــ مشتق اسمي (ق اسمي) Derived Noun (DN)

٣٠ ــ مؤلف جملة (م ج) Particle

ما كان من الأدوات مهيمنا في معناه على الجملة كلها بعد ذلك .

٣١ ــ مسنـــد Predicate

هو المركب المحمول أو المعلومات التي تقدم عن الشيء (المسند إليه) .

٣٢ ــ المسند إليه Subject

هو المركب الاسمي الذي تقدم المعلومات عنه .

٣٣ ــ الإسنـــاد Predication

هو إحداث علاقة بين مركب خبري (مسند) ومركب اسمي صالح لأن يخبر عنه .

الهوامـــش

(١) كانت فكرة العامل النحوي فكرة تعليمية ناجحة إلى حد بعيد ، ومازال بالإمكان عدّها كذلك . وعلى الرغم مما يشوب تفاصيل القول بها من نقص وما يعتريها من عيوب ، وعلى الرغم كذلك من اقتناعي بأن فكرة «التعليق» أكثر شمولا وأعمق مدخلا في تفسير الأحكام النحوية ، فلست أرى من بأس ــ هنا ــ في استخدام مصطلحات النحاة القائمة على فكرة العمل النحوي هذه ، فاستخدامها هنا ليس من شأنه أن يصلنا بذلك النقص أو تلك العيوب .

(٢) استخدم النحاة مصطلح «الإضمار» في هذا الباب بمعنى التعبير بالضمير أو استخدامه في موضع الاسم الظاهر ، لقد استخدم المصطلح نفسه والأفعال التي يكون (الإضمار) مصدرا لها (ينظر: محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان ، دار احياء الكتب العربية ، مصر ، (غير مؤرخ) ، ٩٨/٢ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٣) إن الصناعة والتعمل يظهران على نحو أوضح في الأمثلة التي ذكروها حين يكون العاملان المتنازعان من باب (ظن) ، إذ أوجبوا منع حذف مفعولي كل من الفعلين المتنازعين كما أوجبوا تأخير كل من هذه الأمثلة : (ظننت منطلقة وظنتني منطلقا هند إياها) و (أظن و يظناني أخا زيدا وعمرا أخوين) و (أعلمني وأعلمت زيدا عمرا قائما اياه اياه) ، (ينظر: الأشموني ١٠٧/٢ ــ ١٠٨) .

(٤) علقمة بن عبدة ، على ما ينسبه العيني في شرح الشواهد (ضمن حاشية الصبان على شرح الأشموني ...) ١٠٢/٢ ــ ١٠٣ .

(٥) الأشموني ١٠٣/٢ ، وتعفق : بمعنى استتر ، والأرطى : نوع من الشجر .

(٦) يعد النحاة كثيراً من لواحق الأفعال ــ كألف الاثنين وواو الجماعة وما يسمى بضمائر الرفع المتحركة ــ ضمائر رفع . وعندي أن ضمائر الرفع لا تكون إلا منفصلة . أما الضمائر المتصلة فلا تكون إلا في حالي النصب والجر . وأما ما عدّه النحاة ضمائر متصلة في حال الرفع ، فهو عندي مجرد علامات تشير إلى عدد المسند إليه وجنسه . ولمزيد من التفصيل في هذا ينظر:

Safa : **Agreement In Standard Classical Arabic**, PhD thesis, University of Exeter F.

(United Kingdom), 1985, pp. 197 ــ 208

(٧) يصحح العيني (ضمن حاشية الصبان ١٠٥/٢) نسبته إلى طفيل الغنوي من قصيدة له.

(٨) على الرغم من أن الإضمار في (فاستاكت به) قد تم قبل الذكر، فإنه مسموح به من حيث كان مفسِّر الضمير متأخرا في اللفظ لا في الرتبة.

(٩، ١٠، ١١)

يتحدث المنهج التحويلي عادة عما يسمى قوانين الأساس Base Rules أو قوانين التركيب الأساسي Phrase Structure Grammar وهما بمعنى. والتحويليون يصوغون مثل هذه القوانين على نحو رياضي منطقي صارم. هذه القوانين يفترض أن تقدم إمكانات محددة في بناء الجملة، كما يفترض بها أن توضح الآلية التي تجعل المتكلم باللغة قادرا على أن يصوغ عدداً غير محدد من البنى الجملية، وقادرا كذلك على اكتشاف البنى غير الأصولية، إذ من الواجب أن تكون هذه القوانين على قدر كبير من الدقة والانضباط والقياسية. هي، إذاً، معيارية إلى حد بعيد. وعليه يتم تحليل الجمل التي تصاغ اعتمادا على هذه القوانين في سلسلة خطية مترابطة من المكونات المباشرة Immediate Constituents. هذه القوانين تمثل المرحلة الأولى في منهج دراسة اللغة تحويليا.

أما المرحلة الثانية فمتمثلة فيما يسمى بالتحويلات Transformations. هذه المرحلة لا يتم فيها العمل بذلك القدر الكبير والصارم من الشكلية المعهود في المرحلة الأولى. غير أنها (أي المرحلة الثانية) لا تنفك من الشكلية كليا. هذه التحويلات ليست إلا قوانين تربط بين البنية الباطنية الناتجة عن المرحلة الأولى، والبنية الظاهرية. ويفترض بالبنية الباطنية أن تتضمن معنى الجملة الأساسي. تبدأ قوانين التركيب الأساسي (الأصلي) في المرحلة الأولى بالجملة (ج)، ثم تبدأ بالتفرع إلى المكونات ومنها إلى المكونات الثانوية حتى ينتهي الأمر إلى بلوغ ما يسمى بالمكونات النهائية. إن من أهم التحويلات التي توصّل البنية الباطنية إلى السطح: الحذف، والتعويض، والتمدد، والتقليص، والإضافة، والتبادل، والنسخ، والتقديم... الخ. ومما يجدر ذكره أنه حين يصل البناء إلى مرحلة البنية الظاهرة (السطحية) شبه النهائية Sub - Structure حيث تدخل البنية في مرحلة تطبيق القوانين المورفيمية الصوتية Morphophonemic Rules التي تعطي للبنية شكلها النهائي (من خلال دمج الوحدات الصغرى ذوات المعاني في كلمات)، أي تعطى المورفيمات ذاتيتها الصوتية النهائية التي قد تختلف من وضع إلى آخر، وبهذا نحصل في النهاية على البنية الظاهرة النهائية Surface Structure (ينظر: محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١، ص ٢١ — ٤٢).

(١٢) يلاحظ أن فكرة الحمل على المعنى كانت فاشية في النحو العربي، ولا يكاد يخلو من ذكرها باب من أبوابه: كباب الجزم للمضارع في جواب الأمر، وبناء عليها فقد كانوا يقدرون البنى السابقة على البنى الظاهرة. وبها كانوا يفسرون كذلك عدم مطابقة الضمائر — مثلا — لما تعود عليه. هذه الفكرة تقترب من مبدأ «مجال الإحالة» Domain of Reference الذي يقول به Bosch. (ينظر:

Peter Bosch: Agreement and Anaphora — **A study of the Role of Pronouns in Syntax and Discourse**: Academic Press INC., London, 1983, pp. 47 — 50

(١٣) وهذا يكشف بعض كشف عن حقيقة الاتجاه الذي تسلكه ظاهرة «استخدام الضمير»، أي بعد ذكر المفسِّر لا قبله.

(١٤) انبه هنا على أنه لم يفكر في مسألة تقديم العامل الثاني فضلا عن القول بها، على الرغم من كونها حركة تركيبية قائمة في الآية وأمثالها.

(١٥) لمزيد من التفصيل في هذه الظاهرة، ينظر

Bosch. **Agreement and Anaphora,** pp. 32 — 50

(١٦) يعبر Bosch بمصطلح الوسيلة الكنائية anaphoric device عن كل ما يكنى به عن الاسم. وقد كان للنحاة العرب سبق في استخدام مصطلح الكناية لكل ما يكنى به عن الاسم كالكنية والضمير. والنحاة يرون أنه لا يكنى بالضمير حتى يكون المكني عنه قد عرف. (ينظر: سيبويه ١٧٠/٢ — ١٧١، والأشموني ١٠٩/١).

(١٧) For details in this phenomenon, see:
Bosch, Peter; "Agreement and Anaphora - A study of the Role of Pronouns in, Syntax and Discourse"; pp. 32-50.

(١٨) انظر هامش رقم (١٤).

(١٩) عند الرجوع — مثلا — إلى باب المبتدأ والخبر في أي كتاب نحوي، فسوف نجد النحاة يتحدثون عن الضمير الذي يجب أن يتضمنه الخبر الجملة والذي يجب مطابقته للمفسر، وهذا قد يكون مشبها لما يطلق عليه تحويليا «تصدير المركب الاسمي» Topicalisation كذلك فإن هذا واضح ضمن أحاديثهم عن الحال الجملة، والنعت الجملة في الباب الخاص بكل. ولمزيد من التفصيل في هذا ينظر: Safa : **Agreement in Standard Classical Arabic,** pp. 448 — 470

(٢٠) كثير بن عبدالرحمن (المعروف بكثيّر عزّة)، ديوان كثير عزة، الجزائر، ١٩٢٨، ١٧٠/١.

(٢١) عد جمهور النحاة القدماء وكثير من المحدثين بعض هذه العلامات، كألف الاثنين، ضمائر. على أنه ليس من مهمة هذا البحث عرض هذا الأمر.

(٢٢) سوف تؤكد الدراسة تاليا أن الأفعال المتنازعة لا يحمل أي منها علامات تدل على عدد المسند إليه المتنازع فيه في حال الرفع، كما لا يحمل ضمير (الاسم الظاهر) المتنازع فيه.

(٢٣) القوسان هنا يشيران إلى أن ما بينهما مفهوم مقدر وليس منطوقا في مثل هذه الحال من إسناد الفعل.

(٢٤) كثر حديث النحاة القدماء عن ذلك القدر الكبير من الحرية المعطى لشبه الجملة في الحركة، وهذا يتضح عند الرجوع إلى باب المبتدأ والخبر — مثلا — حين يكون الخبر شبه جملة، كما في قوله تعالى (ومنهم أميون ...) (البقرة ٧٨). ونجد ذكرا كثيرا لحركة شبه الجملة في باب (كان وأخواتها)، كقوله تعالى (أليس في جهنم مثوى للمتكبرين) (الزمر ٦٠). وقوله تعالى (فاليوم الذين آمنوا من الكفار يضحكون) (المطففين ٣٤) تقدم فيه الجار والمجرور على الفعل (يضحكون)، وهذا نظير للشاهد المحتج به في التقديم. ومثل ذلك أيضا قوله تعالى (وعلى الله فليتوكل المؤمنون) (آل عمران ١٢٢).

(٢٥) ليس في ما عرف من قوانين تحويلية في التقديم ما يمنع من تقديم مركب ما لغرض تقره اللغة، ولقد أشار محمد علي الخولي (قواعد ... ص ١٧٤ — ١٧٥) إلى ما سماه (تقديم الأداة أو المكان) وكل منهما في التحليل النهائي مركب حرفي. ودراسة مرتضى جواد باقر:

Jawad M. Bakir: **Aspects of clause structure in Arabic, a study of word order variation in literary Arabic,** PhD. thesis Indiana University Club, 1980

حافلة بالحديث عن حركة المركبات في الجملة العربية من وجهة نظر تحويلية.

(٢٦) البيت لمالك بن زغبة، وهو شاعر جاهلي، ينظر: عبدالقادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، بولاق / مصر ١٢٩٩هـ، ٤٣٩/٣ ــ ٤٤١.

(٢٧) تعليق المضارع على فعل الأمر تعليقا على هذا النحو كثير في العربية. والنحاة عموما ينظرون إلى بنية هذا الشاهد وأمثاله ــ أقصد في البنية الباطنة ــ على أنها فعل أمر متلو بجملة شرطية أداتها (إنْ)، وعليه يكون الفعل المضارع معلقا في الواقع على شرطٍ حُذِف استغناءً بفعل الأمر. على أن مثل هذا التعليق مع التنازع نادر الشواهد.

(٢٨) بالنظر في باب المستثنى (في أي كتاب نحوي) فإننا واجدون حديثا كافيا عن حذف المستثنى منه فيما يسمى الاستثناء المفرغ: أي الاستثناء المنفي غير التام. ومن شواهد هذا قوله تعالى (وما محمد إلا رسول) (آل عمران ١٤٤). وقوله أيضا (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) (الأنبياء ١٠٧).

(٢٩) ينظر: فيصل صفا: قيمة الشاهد الشعري في النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٢٤ ــ ١٣٥، وينظر منها جانب كبير في تطبيقات المنهج المتبع، كما ينظر ص ٥٧٨ ــ ٥٨٣.

(٣٠) سيبويه ٧٥/١، ويرويه المرزوقي ص ٩٣٦ عرضا بالنصب كذلك.

(٣١) نسب في المرزوقي ص ٩٣٦ لابن أحمر، ونسب في ابن منظور: لسان العرب، (جول)، للأزرق بن طرفة بن العمرّد الفراصي.

(٣٢) حين يكون المبتدأ ممتدا ــ بالعطف مثلا ــ واتبع بالخبر، فلا بد أن يتضمن الخبر علامة مطابقة في العدد والجنس مع المبتدأ (ينظر: باب المبتدأ والخبر في أي كتاب نحوي). فقولنا مثلا: (محمد والأسد مستويان) و (فاطمة وأختها قد وصلتا)، فقد حمل فيهما كل من المسند (مستويان) والمسند (وصلتا) علامة دالة على العدد في الأول (ألف الاثنين) والعدد والتأنيث في الثاني (تا).

(٣٣) انظر: سيبويه ١٨٠/١، وموفق الدين بن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (غير مؤرخ) ٢١/٣، وابن هشام ص ٤٩٨، والأشموني ٢٧٤/٢، وأبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، دار الكتب، مصر، ١٩٥٦، ٤٠٧/٢، ومحمد بن يزيد المبرد: المقتضب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر ١٣٨٨هـ، ٢٢٨/٤.

المراجع العربية

القرآن الكريم

ابن جني، أبو الفتح عثمان — **الخصائص**، تحقيق محمد عبدالحليم النجار، القاهرة: دار الكتب، ١٩٥٦.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر — **كتاب الكافية في النحو**، بشرح رضى الدين الاستر اباذي نسخة مصورة عن طبعة الآستانة ١٢٧٥هـ، بيروت: دار الباز للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

كُثيّر عزة، كثير بن عبدالرحمن — **ديوان كثيّر عزّة**، بعناية هنري بيرس، الجزائر، ١٩٢٨.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله — **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٤٨.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين — **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق وتعليق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، بيروت، ١٩٧٩.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي — **شرح المفصل**، نسخة مصورة عن طبعة محمد منير، ١٩٢٨، بيروت: عالم الكتب، بدون تاريخ.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف — **تفسير البحر المحيط**، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد — «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، ضمن كتاب، **حاشية الصبان**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر — **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، نسخة مصورة عن طبعة بولاق ١٢٩٩هـ، بيروت: دار الثقافة، بدون تاريخ.

حسن، عباس — **النحو الوافي**، الجزء الثاني، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣.

الخولي، محمد علي — **قواعد تحويلية للغة العربية**، الرياض: دار المريخ، ١٩٨١.

زكريا، ميشال — **الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر — **تفسير الكشاف**، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٤٧.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر — **الكتاب**، خمسة أجزاء، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٧٧ — ١٩٨٣.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر — **همع الهوامع**، سبعة أجزاء، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥ — ١٩٨٠.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين — **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٢٨هـ.

الصبان، محمد بن علي — «حاشية الصبان» ضمن كتاب: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

طحان، ريمون — **الألسنية العربية — النحو، الجملة، الأسلوب**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١.

عضيمة، محمد عبدالخالق — **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القسم الثالث، الجزء الثاني، مطبعة حسان، بدون تاريخ.

العيني، محمود بن أحمد — «شرح الشواهد» ضمن كتاب: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

الغنوي، طفيل بن عوف — **ديوان طفيل الغنوي**، تحقيق: ف. كرنكو، لندن: ١٩٢٧.

الفرزدق، همام بن غالب — **ديوان الفرزدق**، طبعة الصاوي، سنة ١٣٥٤هـ.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد — **المقتضب**، تحقيق عبدالخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٨هـ.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن — **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٨.

المراجع الأجنبية

Bakir M. Jawad — **Aspects of clause structure in Arabic, A study of word order variation in literary Arabic,** Indiana University Club, 1980.

Bosch, Peter — **Agreement and Anaphora - A study of the Role of Pronouns in Syntax and Discourse,** A cademic Press INC., London, 1983.

Chomsky, Noam — **Aspects of the Theory of Syntax,** The M.I.T. Press, Cambridge, 1965.
— **Language and Responsibility,** (Based on conversation with Mitsou Rowat), Translated from French by John Viertel, The Harvester Press, Sussex, 1977.

Grinder, John T. and Elgin, Suzette H. — **Guide to Transformational Grammar History, Theory, Practice,** Holt, Rinehart and Winston Inc., New York: 1973.

Postal, Paul — Limitations of Phrase Structure Grammars, in: Fodor, J. and Katz, J. **The Structure of Language, Readings in the Philosophy of Language,** Prentice-Hall. Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.

Radford, Adrew — **Transformational Syntax: a student's Guide to Chomsky extended standard theory,** Cambridge University Press, Cambridge 1981.

Safa, Faisal — **Agreement in Standard Classical Arabic- A study in the light of a new look at the linguistic sources material and modern approaches,** Ph. D. Thesis, University of Exeter, 1985.